« الحال المشتقة في كتاب منهاج البراعة دراسة نحويّة تطبيقيّة»

المؤلف الأول: لؤي رحيم حسن
طالب الدكتوراه، فرع اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب والعلوم الإنسانية للدكتور علي شريعتي – جامعة فردوسي مشهد – مشهد – إيران
Loay24.raheem79@gmail.com

المؤلف الثاني: الدكتور امير مقدم متقي – أستاذ مشارك – قسم اللغة العربية و آدابها – كلية الآداب و العلوم الإنسانية للدكتور علي شريعتي – جامعة فردوسي مشهد– مشهد– إيران (الكاتب المسؤول)
a.moghaddam@ferdowsi.um.ac.ir

المؤلف الثالث: الدكتور شعلان عبد علي سلطان
قسم اللغة العربية، كليّة التربية، جامعة بابل،
العراق
Shalansultan747@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الحال، المشتقة، اسم الفاعل، نهج البلاغة، منهاج البراعة.

كيفية اقتباس البحث

حسن، : لؤي رحيم ، امير مقدم متقي ، شعلان عبد علي سلطان ،« الحال المشتقة في كتاب منهاج البراعة دراسة نحويّة تطبيقيّة»،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Derived *Ḥāl* (Circumstantial Accusative) in the Book *Minhāj al-Barāʿah*: An Applied Grammatical Study

First author: Luay Raheem Hasan PhD student of Arabic Language and Literature, Ferdowsi University of Mashhad, Mashhad, Iran.

Second author: Dr. Amir Moqaddam Mottaqi, Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, Dr. Ali Shariati Faculty of Letters and Humanities, Ferdowsi University of Mashhad, Mashhad , Iran. (corresponding author)

The third author: Dr. Shaalan Abd Ali Sultan
Department of Arabic Language, College of Education, University of Babylon, Iraq.

Keywords : Al-Hal (Circumstantial Accusative), Derived, Active Participle, Nahj al-Balagha, Minhaj al-Bara'ah.

How To Cite This Article
Hasan, Luay Raheem , Amir Moqaddam Mottaqi , The Derived Ḥāl (Circumstantial Accusative) in the Book Minhāj al-Barāʿah: An Applied Grammatical Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract *Nahj al-Balagha* holds a sublime status among scholars and has garnered widespread admiration for its eloquence and rhetoric. Consequently, numerous commentaries have revolved around it, foremost among which is the book *Minhaj al-Bara'ah fi Sharh Nahj al-Balagha* by Habibullah al-Khouei (d. 1324 AH). This research deals with the study of the derived circumstantial accusative (*Al-Hal al-Mushtaqqah*) in *Minhaj al-Bara'ah*. The study aims to trace the instances where the derived *Hal* occurs within this commentary and to analyze them through an applied grammatical approach, in accordance with the rules established by grammarians that derivation in *Hal* is a predominant characteristic (*wasf ghalib*) rather than an obligatory one (*lazim*).

The research adopts a descriptive-analytical method based on extrapolating textual evidence from the commentary and then classifying them according to their morphological derivative forms, such as the active participle (*Ism al-Fa'il*), intensive forms (*Siyagh al-Mubalaghah*), passive participle (*Ism al-Maful*), assimilative adjective (*Al-Sifah al-Mushabbahah*), and noun of superiority/elative (*Ism al-Tafdil*). Furthermore, the study discusses the commentator's perspective—stated explicitly in multiple places—which posits that derivation is not a strict prerequisite for *Hal*. The research concludes that derivation in *Hal* remains predominant according to those who consider it a condition.

الملخص

احتلّ (نهج البلاغة) مقاماً سامياً عند العلماء، واثارَ إعجابَ الجميعِ لفصاحتهِ وبلاغتهِ، ودارتْ في فلكه الشروح، ومن بينِ أهمِّ هذهِ الشروح كتاب (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) لـ حبيب الله الخوئي (ت١٣٢٤هـ)، يتناولُ هذا البحثُ دراسة الحال المُشتقة في كتاب (منهاج البراعة)، ويهدفُ البحثُ الى تتبّعِ المواضع التي وردتْ فيها (الحال المُشتقة) في هذا الشرح، وتحليلها تحليلاً نحويّاً تطبيقيّاً، على وفقِ ما قرّره النّحاة من كونِ الاشتقاق في الحال وصفاً غالباً، لا لازماً، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائمِ على استقراءِ الشواهدِ من النّصِّ الواردِ في الشرح، ثمَّ تصنيفها بحسبِ صيغِ الاشتقاقِ الواردةِ فيها، كاسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وناقشَ البحثُ رأي الشارحِ الذي يرى عدم اشتراط الاشتقاق في الحال الذي صرّح فيه في أكثر من موضع، وخلاصة ما توصل اليه البحث أنّ الاشتقاق في الحال غالبٌ عند من يراه شرطاً.

١.١ المُقدّمة

لقدْ حظِي كتابُ نهجِ البلاغةِ بالعناية والرعايةِ منْ قِبلِ الباحثينَ والدارسينَ، ولمْ نلحظْ كتاباً بعدَ القرآن الكريمِ يرغبُ الباحثون بدراستِهِ، والغوص في أعماقهِ، والبحثُ والتفتيشُ في أسرارِهِ ككتاب نهجِ البلاغةِ، والذي يُعدُّ من النّصوصِ العربيّة التي إستأثرتْ بإهتمامِ العُلَماءِ قَديماً، وحديثاً، لما فيهِ منْ ثراءٍ لُغويٍّ ونحويٍّ وبلاغيٍّ، ولقد تصدّى لشرحِه كثيرونَ من العلماء والفضلاءِ، وبالطبعِ لكلِّ شارحٍ قد سلّطَ الضّوءَ على جانبٍ من جوانبه كتفاسير القرآن الكريم، وكانَ أحدُ شُرّاحِهِ العلّامة حبيب الله الخوئي، وكانَ له حضورٌ واضحٌ في الجانِبِ النحويّ، وقد تميّز هذا الشرحُ من خلالِ الإعرابِ لبعضِ نصوص النهجِ عند شرحه للخطب، والحكم، والرسائل.

ومن الموضوعاتِ النّحويّةِ المُهمّة التي وردتْ في (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) بكثرةٍ هي المَنصوباتُ، وهي مجموعةٌ من الأسماءِ التي تأتي في حالة النَّصبِ، وغالباً ما تكونُ متممةً

للجملةِ الفعليةِ، وإختارَ الباحثُ أنْ يدرسَ شرطاً من شروط أحد المنصوباتِ، وهي الحالُ التي تُعدُّ من الأبوابِ النّحويّة المُهمةِ، التي لا يُمكنُ أنْ نغفلَ عنه لكثرةِ ما وردَ في الإستعمالِ اللغوي، ولما يتّسم به من دقّة وتنوّع في الأساليب، وقد أهتمّ النحويّون اهتماما واسعاً بهذا الباب، ولتمييزه عن غيره من الابواب النحويّة التي تشترك معه في بعض المسائل، فقد وضع النُّحاةُ شُروطاً، ومنْ هذه الشروط الإشتقاق، إذ ذهبَ جمهورُ النُّحاةِ إلى أنْ يجعلوه أصلاً لما في المُشتقات من دِلالةٍ على الحُدوثِ والتّجددِ، وهو شرط يتناسبُ مع طبيعةِ الحالِ بإعتبارِهَا وصفاً طارئا يُبيّنُ هيئةَ صاحبِها عندَ وقوعِ الفعلِ، ونحنُ في هذا المقالِ نسعى إلى دراسةِ شرطِ منْ شروطِ الحالِ، وهو الإشتقاقُ، والإجابة على الإسئلةِ التاليّة:

١ . ما الأسسُ التي بُنِي عليها إشتراطُ الإشتقاقِ في الحالِ؟

٢. ما مدى حضور هذا الشّرط في (منهاج البراعة)؟

٣. هل جاء تحليلُ الشّارحِ موافقاً للقواعد النّحويّة؟

١.١ خلفيّة البحث

لم يلحظِ الباحثُ وجود دراسة مُستقلّة عن الحال المُشتقّة، وإنما تُبحثُ الحال المُشتقةُ منْ ضمنِ موضوعِ الحالِ، ولكن هناك دراسات تناولتِ المُشتقّات وأنواعِها، منها: رسالة ماجستير بعنوان: أبنيّة المشتقاتِ في نهج البلاغة: ميثاق عبد الزهرة الصيمري، وهي دراسة دلاليّة، وقد تطرّق الباحثُ فيها إلى دراسة أبنيّة المُشتقاتِ في نهج البلاغة، ٢٠٠٢، ومقال موسومٌ بـ "الأسماءُ المُشتقّة بين الدلالة الصرفيّة والوظيفة النّحوي" (إسم الفاعل إنموذجاً)، للدكتور. موسى حسين الموسوي، وهذه الدراسة طُبعتْ في مجلّة كُلّية التربيّة الأساسية للعلوم التربويّة والإنسانيّة/ جامعة بابل، ٢٠١٥ العدد ٢٠، تناولَ الباحثُ فيها التّعريفَ بالوظيفةِ الصّرفيّةِ لـ (إسمِ الفاعلِ)، ورسالة ماجستير الموسومة بـ "المُشتقّاتِ العاملةِ عمل الفعل في شعر حسّان بن ثابت"، وعملها في التراكيب اللغوية، الباحث: محمود خليل سالم، ٢٠١٤ تناولَ الباحثُ في هذهِ الرسالةِ أنواعَ المُشتقّاتِ في ديوانِ حسّان بن ثابت، ودرسَها من ثلاث نواحي: النّاحيّة الصرفيّة والنحويّة والدلاليّة.

٢.١ منهج البحث

المنهجُ المُتبّعُ في هذهِ الدراسةِ هو المنهجُ الوصفي التحليلي، والذي يعتمدُ على وصفِ الظاهرةِ النّحويةِ، وذلك من خلالِ تتبعِ النصوصِ التي وردتْ فيها الحالُ المشتقّةُ في كتابِ (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة)، وقد يستندُ البحثُ في بعضِ الأحيانِ إلى المنهجِ المُقارنِ عند

عرضِ آراءِ شُرّاحِ النّهجِ، ومناقشتِها للكشفِ عن أوجهِ الاتفاقِ والاختلافِ، وبذلك يجمعُ البحثُ بين الجانبِ النظري الذي يتناولُ أقوالَ النُّحاةِ، والجانبُ التطبيقي الذي يركزُ على الشواهدِ.

٣.١ أهمية البحث

تتمثّلُ أهميةُ هذهِ الدّراسةِ من كونِها تُسلّطُ الضوءَ على مسألةٍ نحويّةٍ مهمةٍ، وهي الاشتقاقُ في الحالِ، والذي يَعدُّه النَّحويّونَ أساساً في بابِ الحالِ، فدراسةُ الحالِ المشتقةِ تُساعدُ في التمييزِ بين الحالِ وبين ما يشبهُها من الأبوابِ النّحويةِ الأخرى بسببِ التداخلِ الوظيفي بينها، وتزدادُ أهميّةُ هذه الدراسةَ؛ لأنّ مجالَ تطبيقِه هو شرحُ من شروحِ نهجِ البلاغةِ.

٢.الإطار النظري

٢.١ الحال تعريفاً، وتذكيرا وتأنيثا، وقيودا.

الحال في اللغة: تأتي الحالُ من الفعلِ (حالَ يحولُ) الذي يعني التّحولُ والتّغييرُ، وجاءَ في المفرداتِ: «حول: أصلُ الحولِ تغييرُ الشيءِ وانفصالُه عن غيرِه، وباعتبارِ التغيّرِ قيلَ: حالَ الشيء يحولُ حؤولاً واستحالَ تهيّا لأنْ يحولَ، وباعتبارِ الانفصالِ، قيلَ: حالَ بيني وبينك» [١: ١٤٢]، وفي لسانِ العربِ: «حالَ الرجلُ يحولُ مثل التحوّلِ من موضع إلى موضع» [٢: ١١.

فالحالُ من مادةِ (حَولَ) التي تدلُّ في معناها اللغوي كما ذكرْنا على التحوّلِ والانتقالِ، وهذا المعنى يُوافقُ دلالتَها الاصطلاحيّةَ، فجاءتْ تسميةُ (الحال) من المادةِ اللغويّةِ التي تعني التحوّلَ والتغييرَ، وقيلَ: دوامُ (الحال) من المحالِ، أي لا تبقى حالٌ ثابتةٌ لا تتغيّرُ، وكتبَ الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) إلى سليمان بن علي [٣: ٢٤٦]:

أبلغْ سُليمانَ أنّي منْهُ فِي سِعةٍ ... وفي غنى غيرِ أنّي لستُ ذا مالِ
سخيٌّ بنفسي أنّي لا أرى أحدا ... يموت فقرا ولا يبقى على حالِ [٣: ٢٤٦]

فقولُه: "لا يبقى على حالٍ"، أي: يتغيرُ بمرورِ الزمنِ عليه.

أمّا الحالُ في الاصطلاح فيدخلُ الباحثُ إلى تعريفِ الحالِ من خلالِ عالمين كبيرين سارَ النُّحاةُ على منهجِهما في تعريفِهما للحالِ، واشتهرَ التعريفان على لسانِ أغلبَ النُّحاةِ، وإنْ زادَ النُّحاةُ على التعريفِ أو حذفُوا منه، ولكنَّه يبقَى تعريفَ هذين العلمين هو الأساس.

التعريفُ الأوّلُ لابنِ السرّاج (ت٣١٦هـ) الذي وردَ في كتابِه (الأصولِ في النّحو)، إذ قالَ: «إنّما هي هيئة الفاعلِ أو المفعولِ أو صفتِه في وقتِ ذلك الفعلِ المُخبرِ به عنه» [٤: ٢١٣].

ويُمكنُ لنا أنْ نُقسّمَ تَعريفَ ابنِ السرّاج إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

القسم الأوّل: "إنّما هي هيئة" والمرادُ بالهيئةِ الصّورةِ التي عليها الفاعلُ عند صدورِ الفعلِ عنه، أو المفعولِ به عند وقوعِ الفعلِ عليه، وهي لا تدومُ بل تتبدّلُ وتتغيرُ، فالحالُ هي اللفظُ الدالُّ على الهيئة؛ لأنّ الهيئةَ هي الصورةُ الواقعيّةُ التي عليها ذلك اللفظُ، وهي معنى الحالِ، وليستِ الحالُ نفسَه[٥: ٤٧١] ، فاذا قلتَ: (جاءَ محمدٌ ماشيًا) فـ "المشي" حالٌ، وهو الهيئةُ التي جاءَ عليها (محمد) عند وقوعِ المجيء منه، وإنّ (المشي) صفةٌ عارضةٌ (هيئة وقتية)، لا تدومُ، قد يكونُ ماشياً الأن، وجالساً بعد.

القسم الثاني: "الفاعل أو المفعول أو صفته" في هذا القسم يُحدّدُ صاحبُ الحالِ، ومن تكونُ له هذهِ الهيئةُ أو الصفةُ، وقد يأتي تساؤلٌ، هل أرادَ ابنُ السرّاج حصرَ صاحبَ الحالِ بالفاعلِ، أو المفعولِ به فقط، أو أنّه ليسَ من بابِ الحصرِ، أو هو من بابِ الأكثرِ شيوعاً في الاستعمال.

القسم الثالث: "في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه" فالحالُ هيئةٌ مؤقتةٌ مرتبطةٌ بزمنِ حدوثِ الفعلِ المُخبرِ عنه.

وفي التعريفِ مسامحةٌ في التعبيرِ، حيثُ أنّ الحالَ ليستْ هي الهيئةُ كما ذكرَ ابنُ السرّاج، وانّما الحالُ هي وصفُ الهيئةِ، لذا جاءَ تعريفُ ابنِ جنّي (ت٣٩٢هـ) خالياً من هذه المُسامحةِ، فقد أضافَ إلى التعريفِ كلمة (وصف) ليكونَ التعريفُ: «وصف هيئةِ الفاعلِ أو المفعولِ به»[٦،٤٦٢] فابنُ جني ركّزَ في تعريفِه على اللفظِ، فالحالُ ليسَ الهيئةَ الجسديّةَ، بلْ هو اللفظُ الذي يصفُ هذه الهيئةَ.

وشرحَ ابنُ الخشّابِ (ت٥٦٧هـ) تعريفَ ابنِ جني بقوله: «ومعنى وصف هيئة الفاعل أنّ الفعل متى أُسند إلى فاعله، فلا بُدّ أنْ يُسندَ إليه وهو على هيئة من الهيئات، وصفة من الصفات كقولك: جاء زيدٌ، لا بُدّ في مجيئه من أنْ يكونَ راكبًا أو ماشيًا...» [٧: ١٦٠].

وابنُ الخشاب ركّزَ في تعريفِه على الإسنادِ، فكُلُّ فعلٍ يُسندُ إلى فاعلِه، يُسندُ وهو على هيئةٍ مُعيّنةٍ، والحالُ يأتي ليُبيّنَ تلك الهيئةَ التي تكونُ مُصاحبةً للفعلِ.

أمّا التّعريفُ الثّاني للحالِ فقدْ جاءَ على لسانِ ابنِ مالك في كتابِه الألفيّة [٨: ٤]، قال:

الحـــالُ وصـــفٌ فضلـــةٌ مُنتصـــبُ مُفهـــمٌ فـــي الحـــالِ كـــ فـــرداً أذهـــبْ

جمعَ ابنُ مالك في تعريفِه للحالِ الشّروطَ الأساسيّةَ التي يجبُ أنْ تتوافرَ في الكلمةِ حتى تكونَ حالاً، وقد ساقَ ابنُ مالك في البيتِ الشعري أربعةَ قيودٍ (شروط) ظاهرةً، وهناكَ قيودٌ ضِمنيّة أُخرَى ذكرَها ابنُ مالك والنُّحاةُ في محل أخر.

وأمّا أصلُ (الحال) فقد ذكرَ الحازمي أنّ أصلَها (حول) ما دلَّ على انقلابِ الشّيءِ عمّا كانَ عليه في وقتِ فعلٍ من الأفعالِ، واشتقاقها من حالِ الشيءِ يحولُ: إذا انقلبَ عمّا كانَ عليهِ،

والقاعدةُ الصّرفيّةُ التي مَفادُها اذا تحرّكتِ الواو وفُتِح ما قبلها فقُلِبَتْ الواو الفًا، فالألف مُنقلِبةٌ عن واو بدليل أنّها تُجمَعُ على (أحوال)، وتُصغّرُ على (حويلة)، فهذه الواو هي الأصلُ في لفظ الحال؛ لأنّ الجمعَ والتصغير يردّان الاشياء الى أُصولها) [٩: ١٥٣].

وجمع (حال) (أحوال)، وجمع (حالة) (حالات)، وقد جاءَ في النهجِ لفظةُ (الحال) مجموعةً على (أحوال، حالات) في موارد منها: قولُه (عليه السلام): في التزهيد من الدنيا: «أَولَسْتُمْ تَرَوْنَ أَهْلَ الدُّنْيَا، يُصْبِحُونَ ويُمْسُونَ عَلَى أَحْوَالٍ شَتَّى ، فَمَيِّتٌ يُبْكَى وآخَرُ يُعَزَّى» [١٠: ١٤٥]. فـ "أحوال" جمع حال.

تذكيرُها وتأنيثها .

وردتْ كلمةُ (الحالِ) مؤنّثةً إلّا في لغةِ الحجازِ فهي مذكرةٌ، قال ابنُ الانباري (ت٣٢٨هـ): «والحالُ حالُ الانسانِ أُنثى، وأهلُ الحجازِ يُذكّرونَها». [١١: ٤٠٧]

أمّا أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) فيرى تأنيث كلمةِ (الحال) بدليلِ تصغيرِها على (حويلة)، إذ قالَ: «الحالُ مؤنّثةٌ لقولِك في تصغيرِها (حويلة)».[١٢: ٣٨٤]

وقال ابنُ هشام (ت٧٦١هـ): «الحالُ يُذكرُ ويؤنّثُ وهو الأفصحُ، (أي التأنيث)، يُقالُ: حالٌ حسنُ، وحالُ حسنةٌ».[١٣: ٢٢٤]

والذي يُلحظُ على ما ذكرَه ابن هشام ترجيحُه التأنيثُ، ولكنَّه عند تعريفِ (الحال) ذكّرَها، قال: "الحالُ يُذكّر ويؤنّث"، ولم يقلْ تُذكّرُ، وتؤنّثُ بالتاءِ في بدايةِ الفعلِ المضارعِ، وإنّما استعملَ الياءَ وهي علامةُ تذكيرِ الفاعلِ.

فلفظُ (الحالِ) إنْ كانَ مُذكّرًا فأنّه يجوزُ أنْ تُذكّرَ معناه أو تُؤنّثه، نقولُ: هذا حالٌ، وهذه حالٌ، وتأنيث معناه أفصحُ في اللغة، وذلك بأنْ تُؤنّثُ الفعلَ المُسندَ إليها، أو الوصف أو تُذكرُه كما يُقالُ: أعجبتْك حالُ فلانٍ، وأعجبَكَ فلانٌ.[١٤: ٩١]

واستعملَ ابنُ مالكٍ (ت٦٧٢هـ) في ألفيتِه اللغتين، كما أشارَ إلى ذلك المكودي في شرحِه، إذ قالَ: «يجوزُ في الحالِ التذكيرُ والتأنيثُ، وقد استعملَ الناظمُ في هذا البابِ اللغتين كما في قوله: وعاملُ الحالِ بها» . [١٥: ٣٦٠]

وقد يؤنّثُ لفظُها، فيقالُ: (حالة) قال الشاعر : [١٣: ٢٢٤]

على حالةٍ لو أنّ في القومَ حاتماً ... على جوده لضنَّ بالماء حاتم

والبيت للفرزدق ورد في ديوانه برواية: [١٦: ٦٠٣]

على سَاعةٍ لَوْ كَانَ في القومَ حاتمٌ ... على جُودِه ضَنَّتْ بهِ نفسُ حاتمِ

فلفظ (الحال) إنْ كان مذكّرًا فأنتَ في سَعةٍ من تذكيرِ معناه أو تأنيثه، وتقول: هذا حالٌ، وهذه حال، وإنْ كانَ لفظُ (الحال) مؤنثًا بالتاءِ (حالةٌ) وجبَ تأنيثُها، وعلّلَ الحازمي ذلك مراعاةً للفظِ فنقولُ: (حالةٌ حسنةٌ)، وتحسّنتْ حالةُ زيدٍ، ووجبَ التأنيث؛ لأنّ اللفظَ مؤنّثٌ . [١٧،١٧]

والباحثُ يرى جوازَ تذكيرِ الحالِ وتأنيثِها جرياً على نهجِ النُّحاةِ في استعمالِ هذهِ اللفظةِ، بدليلِ ما ذكرَه ابنُ هشام كما تقدّم: الحالُ يُذكّر ويؤنّث، وما وردَ في الألفيّة كما ذكرْنا.

ومما جاءَ في نهجِ البلاغةِ (الحال) لفظُها مذكّرٌ ومعناها مؤنّث، قوله (عليه السلام):

في وصف زمانه بالجور: «ومِنْهُمْ مَنْ أَبْعَدَه عَنْ طَلَبِ الْمُلْكِ ضُئُولَةُ نَفْسِه، وانْقِطَاعُ سَبَبِه فَقَصَرَتْه الْحَالُ عَلَى حَالِه . فَتَحَلَّى بِاسْمِ الْقَنَاعَةِ . » . [١٠: ٧٥]

فلفظة "الحال" الواردة في قوله (عليه السلام) جاءت فاعلًا، وفعلُها ماضٍ مُتصلٌ بـ (تاءِ التأنيث الساكنة) التي تتصلُ بالفعل إذا كانَ لفظُ فاعلِه مُؤنّثاً.

٣.٢ قيود الحال الواردة في تعريف ابن مالك

وضعَ ابنُ مالك عندَ تعريفِه للحالِ أربعةُ قيودٍ (شروطٍ) تميّزُها عن غيرِها من التّوابِع أو الفضلاتِ، ويتناولُ الباحثُ في هذا المطلبِ شرحاً موجزاً لقيودِ (الحال) الواردةِ في تعريفِ ابنِ مالك:

القيد الأوّل: أنْ تكونَ الحالُ وصفاً، وهو مصطلحٌ صرفيٌّ يُقصدُ به المُشتقّاتُ، لا النّعتُ النَّحوي، وهو ما يدورُ البحثُ عنه. القيد الثاني: أنْ تكونَ (الحالُ) فضلة.

الجملةُ العربيّةُ الاسميّة أو الفعليّةُ عندَ النُّحاةِ تتكونُ من المُسندِ إليه وهو (المُبتدأ، أو الفاعل، أو نائبه)، ومن المُسندِ، وهو (الخبر أو الفعل)، واطلقَ النُّحاةُ على هذين الجزأينِ بالعمدة، فالعمدةُ تنحصرُ بهذين الرُكنينِ الأساسيين: (المُسند إليه، والمُسند)، ولا تخلو جملةٌ منهما

وعرّفَ ابنُ مالكٍ العمدةَ، بقوله: «عبارة عمّا لا يجوزُ حذفُه من أجزاءِ الكلامِ إلّا بدليلٍ يقومُ اللفظُ بهِ»، [١٨: ٢٥] فالعمدةُ هو الرُّكنُ الأساسِي، والأصلُ فيه أنّه لا يمكنُ أنْ يُستغنَى عنه في الكلامِ، ولا يُمكنُ حذفُه من الكلامِ إلّا بدليلٍ (قرينة حاليّة أو مقاليّة) تُجيزُ بحذفِه، وما عَدا هذا عندهم يُسمّى فضلةً، والفضلةُ هي خِلافُ العُمدةِ، وتُسمّى أيضًا بالمتمّمِ، أو بالمكمّل، وتقعُ بعدَ عُمدِ الكلامِ، وهي ما سَوى المُسندِ أو المسندِ إليه، وهي ليستْ رُكنًا أساسيّاً من مكوناتِ الجملةِ، وإنْ خالفَ بعضُ النُّحاةِ هذا الرأي وعدّوها من تمامِ الجملة، والعمدةُ والفضلةُ مصطلحان لا أفضليّةَ لأحدِهما على الاخر.

واشتهرَ تعريفانِ عندَ النُّحاةِ للفضلة:

التعريف الأوّل: وهو ما جازَ الاستغناءُ عنه في الأصلِ، وفي ذكرِهِ فائدةٌ، وهذا ما صَرّحَ بهِ المبرّدُ (ت٢٨٥هـ)، وتبعَه النُّحاةُ، وقد يكونُ المبرّدُ أوّلَ مَنْ استعملَ لفظَ (الفضلة) بمعناهُ الاصطلاحي في بعضِ المُوضوعاتِ النّحويّةِ التي عرضَها، إذ قال: «المفعول فيه فضلة: كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك، مما إذا ذكرْتَه زِدتْ في الفائدةِ، وإذا حذفته لم تخلل بالكلام؛ لأنّك بحذفِهِ مُستغنٍ» [١٩: ١١٦]، وقوله: «والنعت فضلة يجوز حذفها» [١٩: ٣٩٩].

التعريف الثاني: الواقعُ بعد تمام الجملة وإنْ توقفتِ الفائدةُ عليه، وهذا ما ذكره ابنُ هشام، إذ قالَ: «فالمراد بالفضلةِ ما يقعُ بعد تمامِ الجملةِ لا ما يصحُّ الاستغناء عنه» [٢٠: ٢٤٠].

والمقصودُ من تمامِ الجملةِ أركانُها الأساسيةُ (المُسند إليه، والمُسند)، فالجملةُ تكونُ تامّةً بوجودِ رُكنيها (المُسند إليه، والمُسند)، بغض النظرِ عن رغبةِ المُتكلِّمِ في إضافةِ تفاصيلِ أخرى. وموقعُ الفضلةِ بعدَ استيفاءِ الجملةِ لأركانِها الأساسيّةِ، ووجودها يكونُ ليسَ شرطاً في صحةِ التركيبِ النّحوي.

القيد الثالث: أنْ تكونَ منصوبةً، وهذا ركنُ إعرابٍ أساسيٍّ لا تتخلّفُ عنه الحالُ، وكلمةُ منتصبٍ إشارةٌ إلى العلامةِ الإعرابيّة، التي هي النصبُ لا غيرَ من الحالاتِ الإعرابِ، وإنّ سببَ النصبِ؛ لأنّها فضلةٌ، والنصبُ إعرابُ الفضلاتِ [٢١: ٢٨].

القيد الرابع: أنْ تكونَ مُفهمةً، أي: أنْ يكونَ اللفظ مُفهماً لهيئةِ صاحبِ الحالِ، ومعناه يُبينُ الهيئةَ لصاحبِه، وأنّ الكلمةَ الدالّةَ على الحالِ قادرةٌ على الإفادة وتبيينُ الهيئةِ، نحو: (جاء زيدٌ ماشياً)، فـ "ماشيًا" حالٌ يُفسّرُ هيئةَ صاحبِ الحالِ (زيد)؛ لأنّ الهيئةَ التي جاءَ عليها "زيد" غامضةٌ مُبهمةٌ، والحالُ مفهمةٌ، فهي تُبيّنُ الهيئةَ التي جاءَ عليها (زيد)، و فسّرتِ الغامضَ والمبهمَ.

مُبهمةٌ، والحالُ مفهمةٌ، فهي تُبيّنُ الهيئةَ التي جاءَ عليها (زيد)، و فسّرتِ الغامضَ والمبهمَ.

١.٣ الحال المشتقة

الاشتقاقُ هو أحدُ أهمِّ الشّروطِ التي اشترطَها النُّحاةُ في الحالِ المُفردةِ، فقد قَسّمَ سيبويه الحالَ المفردةَ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: إمّا أنْ تكونَ وصفاً، أو مصدراً، أو حالاً جامدةً، قال: «هذا بابُ ما يُنتصبُ من الاسماءِ التي ليستْ بصفة، ولا مصادر؛ لأنّه حالٌ» [٢٢: ٣٩١]، والمقصودُ بقولِ سيبويه بـ "ما ليسَ بصفةٍ ولا مصدرٍ" الحالُ الجامدةُ، وهو ما اصطلحَ عليه النُّحاةُ بعد سيبويه [٢٣: ٢]، وعرّف ابنُ مالك المُشتقَ بقولِه: «هو أخذُ صيغةٍ من أخْرَى مع اتّفاقِهما معنى ومادّة أصليّة، وهيئة تركيب لها؛ ليدلَّ بالثانيةِ على معنى الأصليّة بزيادةٍ مُفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفاً وتركيباً كضاربٍ من الضرب» [٢٤: ٣١٥].

يرى ابنُ مالك أنّ المشتقَ لا ينشأ من فراغٍ، بلْ يُؤخَذُ من غيرِهِ، فمثلاً: (ضارب) اسمٌ مُشتقٌّ مَأخوذٌ من غيرِه، وهو (الضرب)، واشترطَ أنْ يكونَ هناك اتفاقٌ بين الآخذِ والمأخوذ واشتراك في المعنى، فـ "الضرب" موجودٌ في (ضارب)، وفي (ضرب). واتفاقهما في المادة، أي الحروفِ الأصليّة للكلمة.

أمّا معنى "الهيئة" التي ذكرَها ابنُ مالك في تعريفِه هو الوزن الصرفي؛ لأنّ الكلمةَ المشتقةَ تكونُ على وزنٍ خاصٍّ حسب نوعِ الاسمِ المُشتقِّ، ودلالةُ الكلمةِ الثانيةِ المشتقةِ على المعنى الأصلي مع زيادةٍ يحملُه الوزنُ الجديدُ، وتكونُ زيادةً مفيدةً تحملُ معنى جديداً.

ولهذا يرى الدكتور عبد الفتّاح الحموز أنّ تقييدَ الحالِ بالاشتقاقِ لعلّهُ يرجعُ إلى كونِ المُشتقِّ صفةً لذات، أو موصوفٍ، كما في قولنا: (جاءَ زيدٌ راكباً)، أنّ ذاتَ (زيد) موصوفة بالركوبِ في أثناء وقوعِ حدث المجيء [٢٥: ٣١].

وأضافَ محمدُ النّجار أنّ الاشتقاقَ يستلزمُ المُطابقةَ بين الحالِ وصاحبِها؛ وذلك لوجودِ رابطٍ بينَهما، وهذا الرابطُ هو الضميرُ الذي يرجعُ على صاحبِه، ويطابقُه من حيث التذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ إلى غير ذلك، قال؛ «لأنّها صفةٌ لصاحبها، والصفةُ لا تكونُ إلّا مشتقّةً، وهذا يستلزمُ وجوبَ مطابقتِها لصاحبِها في التذكيرِ والإفراد وفروعهما؛ لأنّ الاشتقاق يقتضيها تحملُ ضمير» [٢٦: ٢٨٠].

وجاءَ تعريفُ المشتقِّ للمرادي من خلال ذكرِه أنواع المُشتقاتِ التي تقعُ حالاً، وسبب كونِ هذه الأنواع من المُشتقّات؛ لأنّها مأخوذةٌ من المصدرِ، أو لأنّها وصفٌ كما جاءَ في تعريف ابنِ مالك الذي اشترطَه في الحال، إذ قال: «والمرادُ بالمشتقِّ اسماءُ الفاعلين والمفعولين والصفات المشبّهات بها؛ لأنّ هذه مشتقّةٌ من المصادر» [٢٧: ٢٨٤]، وأضافَ الدكتور السّامرائي صيغة المُبالغة، واسم التفضيل للمشتقات [٢٨: ٧١٣].

ولم يذكرِ المرادي والدكتور السامرائي اسمي الزمان والمكان واسم الالة من ضمنِ المُشتقّاتِ؛ لأنّها لا تقعُ حالاً، وعلّلتِ الدكتورةُ أفراح الخيّاط سببَ عدم مجيئهم في محل نصب حال؛ لأنّ هذه الاسماءَ ليستْ صفاتاً، والأصلُ في الحال أنْ تكونَ صفةً [٢٣: ٢]، ولو كانَ غالباً، فلا يصحُّ أنْ نقولَ: (جاءَ زيدٌ مسجداً، أو موعداً؛ لأنّ المسجدَ والموعدَ ليسا هيئةً للمجيء.

فالحالُ يجبُ أنْ تكونَ وصفاً مُشتقّاً لتبيّنَ هيئةَ متغيّرةً، أمّا اسماءُ الزمانِ والمكانِ والآلةِ فتدلُّ على هيئاتٍ ثابتةٍ، فلا تصلحُ لهذهِ الوظيفةِ، فعل سبيلِ المثالِ اسم الآلةِ (مفتاح، مبرد) يدلُّ على ذاتٍ جامدةٍ، وثبوتُ دلالتِه على الآليّةِ يمنعُه من محاكاةِ الهيئاتِ المُتغيّرة للمُخاطبِ.

أمّا حكمُ الاشتقاقِ في الحالِ فهو الغالبُ، وردّ ابنُ الحاجب (ت٦٤٦هـ) على جمهورِ النُّحاةِ الذين اشترطُوا الاشتقاقَ في الحالِ، إذ قال: «وكلُّ ما دلّ على هيئةٍ، صحّ أنْ يقعَ حالاً» [٢١: ٣٢]، وعلّقَ الرضي على كلامِ ابنِ الحاجب بقولِه: «فلا شكَّ أنّ الأغلبَ في الحالِ والوصف: الاشتقاق» [٢١: ٣٢].

وذهبَ الشارحُ حبيب الله (الخوئي) إلى ما ذهبَ إليه ابنُ الحاجب بعدمِ شرطيّةِ الاشتقاقِ في الحالِ، وقد صرّحَ بذلك عند بحثِه في قولِه (عليه السلامُ) في ذِكرِ المَلاحم: «وتُخْرِجُ لَه الأَرْضُ أَفَالِيذَ كَبِدِهَا، وتُلْقِي إِلَيْه سِلْماً مَقَالِيدَهَا» [١٠: ١٩٦].

قالَ الشارح: «وسلماً مَنصوبٌ على الحالِ من فاعل "تُلْقِي"، ولا باسَ بجمودِه لعدمِ شرطيةِ الاشتقاقِ في الحال، أو لتأويلِه بالمشتقِّ أي: تلقى مُستسلماً مُنقاداً» [٢٩: ٣٤٨] .

وهنا نبحثُ في أنواعِ المُشتقاتِ التي وقعتْ في موضعِ (الحال)، في أربعِ مَطالِب، ولكلِّ مُشتقٍّ مطلبٌ مُستقلٌّ، ويُبحَثُ فيه ما ورد في (منهاج البراعة) من نُصوصٍ مُشتقّةٍ لكلِّ مسألةٍ نصٌّ واحدٌ، أو اثنان ابتعاداً عن الإطالةِ، ويدخلُ البحثُ الصرفيُّ في هذه الدراسةِ؛ لأنّ المشتقاتِ تُبحثُ من عدّةِ جوانبِ، واوّلُ الجوانبِ التي تُبحثُ فيها هو البحثُ الصّرفيُّ الذي يتعلقُ بصياغتِها، وكذلك إرجاع المُشتقِّ الواقعِ حالاً الى فعله عند دراسة النّصوص.

١.٤ أنواع المُشتقات، اسم الفاعل تعريفه، وكيفيّة صياغته

اسمُ الفاعلِ هو أكثرُ المُشتقّاتِ في الاستعمالِ اللغوي بشكلٍ عامٍّ، وفي موقعِ الحالِ بشكلٍ خاصّ، ومصداقُ ذلك نجدُهُ في القرآنِ الكريمِ، وفي نهجِ البلاغةِ.

عرّفَه ابنُ الحاجب بقولِه: «ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث» [٣٠: ٤١٣].

ولفهمِ تعريفِ ابن الحاجب نقسّمُه إلى قسمين:

القسم الأوّل: "ما أشتقَّ من فعلٍ"، وقد يتوهمُ القارئ أنّ ابنَ الحاجب يرى أنّ الاشتقاقَ يكونُ من الفعلِ، وهو ما ذهبَ إليه الكوفيّون، وذلك من خلالِ عبارةِ "ما أشتق من الفعل"، فهذه العبارة لا تعني بالضرورة أنّه يتبنّى مذهب الكوفيين في جعل الفعل أصلاً للاشتقاق، فالأرجح أنّه يقصدُ بالفعلِ هنا الحدثَ اي: المصدرَ، وهذا ما أوضحَه الرضي عند شرحِه للكافيّةِ، فإنّه دفعَ هذا التوهمَ، وذكرَ أنّ مقصودَ ابنِ الحاجب بعبارتِه "ما اشتقَّ من فعلٍ" أنّ الفعلَ هنا هو المصدر، لا الفعلَ بدليلِ أنّ الضميرَ في قولِه: "لمنْ قامَ به"، راجعٌ إلى الفعلِ، والقائمُ هو المصدرُ والحدث. [٣٠: ٤١٣].

وجاءَ تعريفُ ابنِ هشام لـ (اسم الفاعل) هو نفسُه تعريفُ ابنِ الحاجب، وعلّقَ على عبارةِ "ما اشتقَّ من فعل" بقولِه: «فيه تجوّزٌ، وحقّه ما اشتقّ من مصدر فعل» [١٣: ٣٤١]، والمقصودُ

بقولِ ابنِ هشام "فيه تجوّز" أي: أنّ اشتقاقَ اسمُ الفاعلِ من الفعلِ ليسَ دقيقاً من جهةِ الأصل الاشتقاقي؛ لأنّ الأصلَ أنْ يقولَ أنّ (اسم الفاعل) مُشتقٌّ من المصدرِ، وقد استعملَ ابنُ هشام في مناقشةِ التعريفِ مصطلحاتِ أهلِ المنطقِ، وهذا ما نلاحظُه عند مناقشتِه في القسمِ الثاني من التّعريفِ، وكذلك عند مناقشتِه لتعريفِ اسم المفعول الآتي ذكرُه، باستعمالِ عبارة الفصل، فقد ذكرَ ابنُ هشام أنّ القسمَ الأوّل من التّعريفِ مُخرجٌ للأفعالِ الثلاثةِ، واسمِ المفعول واسماءِ الزمانِ والمكان [١٣: ٣٤١].

أمّا القسم الثاني: من التعريفِ، وهي عبارة "لمنْ قامَ به لمعنى"، وهذا القسمُ من التعريفِ مخرجٌ للصفةِ المشبهةِ واسمِ التفضيل، فيصدقُ القسم الأوّل من التعريفِ عليهما، ولكنَّ الاختلافَ واقعٌ بينهما في القسمِ الثاني، وخاصةً في عبارةِ "الحدوث"؛ لأنّ اسمَ الفاعلِ يدلُّ على الحدوثِ، والصفةَ المشبهةَ واسمَ التفضيل يدلان على الثبوتِ [١٣: ٣٤١].

وأشارَ الرضي أنّ السيرافي (ت٣٦٨هـ)، وهو نحويٌّ بصري، قد وافقَ الكوفيين في أصلِ الاشتقاقِ، فإنّه يرى أنَّ اشتقاقَ اسمِ الفاعل واسمِ المفعول من الفعلِ، والفعلُ مُشتقٌّ من المصدرِ، وهو رايّ الكوفيين [٣٠: ٤١٣]،

والذي يُلحظُ بعد ذكرِنا لرأي السّيرافي أنّه ليسَ كلُّ البصريينَ مُتفقينَ على أنّ أصلَ الاشتقاقِ هو من المصدرِ، فقد خالفَ بعضَهم هذا الرأي، ومنهم السيرافي الذي يمثّلُ وجهةَ نظرٍ أخرى داخل المدرسةِ البصريّةِ في هذه المسألةِ.

ويُصاغُ اسمُ الفاعلِ من الفعلِ الثلاثي على وزنِ (فاعل)، وذلك بزيادةِ ألفٍ بعد أوّلِ حرفٍ من حروفِ الفعلِ، نحو: (ذهبَ . يذهبُ . ذاهب، قعدَ . يقعدُ . قاعد)، وذكرَ عبّاسُ حسن شرطين في صياغةِ اسم الفاعل [٣١: ٢٤٠]:

الشرط الأوّل: أنْ يكونَ ماضي فعلِهِ الثّلاثي مُتصرّفاً، فالأفعالُ الجامدةُ (نِعمَ . بئس . ليس...) لا يكونُ لها مصدرٌ، ولا اسمُ فاعلٍ؛ لأنّ الفعلَ المُتصرّفَ يأتي في الأزمنةِ المُختلِّفةِ، ويُمكنُ الاشتقاقُ منه.

الشرط الثاني: أنْ لا يدلَّ مصدرُ اسمِ الفاعل على معنى دائمٍ، لأنّ المصدرَ الدالَّ على معنى دائمٍ وشبهِ الدائمِ، لا يُشتقُّ منه ما يدلُّ على الحدوثِ، فالشّرطُ الثّاني لإخراجِ الصفةِ المشبهةِ التي تُستعملُ للدلالةِ على الصفاتِ الثابتةِ.

٢.٤ مواضع مجيء الحال اسم فاعل من الفعل الثلاثي

كثُرَ مجيء الحال في منهاج البراعة من صيغة اسمِ الفاعلِ الثلاثي في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله (عليهِ السلامُ): من كتاب له: «أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ أَتَتْنِي مِنْكَ مَوْعِظَةٌ مُوَصَّلَةٌ ورِسَالَةٌ مُحَبَّرَةٌ

...، وكِتَابُ امْرِئٍ لَيْسَ لَه بَصَرٌ يَهْدِيه، ولَا قَائِدٌ يُرْشِدُه قَدْ دَعَاه الْهَوَى فَأَجَابَه، وقَادَه الضَّلَالُ فَاتَّبَعَه فَهَجَر لاغطا وضَلَّ خَابِطاً» [١٠: ٣٦٧].

البحث في اسمي الفاعلِ "لاغطا، خابطا"، فكلاهما على وزنِ (فاعل)، مشتقان من الفعل الثلاثي المجرّد، فالأوّلُ (لَاغِط) مُشتقٌّ من الفعلِ الثلاثي المُجرّد (لغط . يلغطُ)، والثاني من الفعل (خبط . يخبطُ)، يُعربانِ حالين منصوبين، يُبينانِ هيئة الفاعل الضمير المُستتر في الفعلين "هَجرَ، ضلَّ"، ونصَّ الشارح (الخوئي) على كونهما حالين بقوله: «لاغطاً وخابطاً حالان لضمير الفعلين» [٢٩: ٢١٠].

ويأتي إشكالٌ، وهو أنّ الفعلَ "هَجرَ" إذا كانَ بمعنى (تَرَكَ) فهو فعلٌ مُتعدٍّ إلى مفعولٍ به واحدٍ، فيتعيّنُ أنْ يكونَ "لاغِطَا" في النصِّ مفعولاً بهِ، لا حالاً.

والجوابُ على هذا الإشكالِ: هو أنّ الفعلَ "هَجَرَ" في النّص السّابقِ جاءَ بمعنى (هَذى)، وليس بمعنى (تَرَكَ)، وهو ما صرّحَ به الشارحُ، إذ قال: «الهجرُ: الهذيان، وقد هجرَ المريضُ هجراً...» [٢٩: ٢٠٨]، فعلى هذا المعنى الذي ذكرَه الشارحُ يكونُ فعلاً لازماً، لا مُتعدّيا، و "لاغطا" حالٌ منصوبةٌ كما ذكرَ الشارحُ، والمعنى يكونُ: هجرَ وهو يلغطُ.

ويُصاغ اسمُ الفاعلِ من الفعلِ غيرِ الثلاثي على وزنِ مُضارِعه بعد إبدالِ حرفِ المضارعةِ مِيماً مضمومةً وكَسْرِ ما قبلَ الآخرِ، قال ابن مالك: «ومن غيرِه . اي الثلاثي . على زنةِ المُضارعِ بكسرِ ما قبلَ آخرِه، وزيادةِ ميمٍ مضمومةٍ كمُكرِم، ومُعلِّم...» [١٨: ٣٣٩].

٣.٤ مجيء الحال اسم فاعل من غير الثّلاثي

جاءتِ الحالُ مشتقةً (اسم فاعل) من غيرِ الثلاثي في (منهاج البراعة) في عدّة مواضع منها:

الموضع الأوّل: قالَ (عليهِ السلامُ)عند علمه بغزوة النعمان بن بشير صاحب معاوية لعين التمر، وفيها يبدي عذره، «مُنِيتُ بِمَنْ لَا يُطِيعُ إِذَا أَمَرْتُ، ولَا يُجِيبُ إِذَا دَعَوْتُ، لَا أَبَا...، أَمَا دِينٌ يَجْمَعُكُمْ ولَا حَمِيَّةَ تُحْمِشُكُمْ، أَقُومُ فِيكُمْ مُسْتَصْرِخاً وأُنَادِيكُمْ مُتَغَوِّثاً» [١٠: ٨٢].

البحثُ يدورُ في اسمي الفاعل: " مُسْتَصْرِخاً، و مُتغوِّثاً"، فالأوّلِ: "مُسْتَصْرِخاً" اسمُ فاعلٍ مشتقٌّ من الفعل السداسي (استصرخ) على وزن (استفعل) الثلاثي المزيد بـ (الهمزة، السين، والتاء)، وصياغتُه تكونُ على وزنِ مُضارعِه بإبدالِ حرفِ المُضارعةِ ميماً مضمومةً وكسر ما قبل الاخر، وهو حالٌ مُفردةٌ منصوبةٌ، وصاحبُ الحال الضمير المستتر وجوباً في الفعل "أَقُوْمُ" تقديرُه (أنا)، و الثاني: "مُتَغوِّثاً" اسمُ فاعلٍ مشتقٌّ من الفعل الخماسي (تغوّث) على وزن (تفعّل) الثلاثي المزيد بـ (التاء، والتضعيف)، وهو حالٌ مُفردةٌ منصوبةٌ، وصاحبُ الحال الضمير المستتر وجوباً في

الفعل "أناديكُم" تقديرُه (أنا)، وصرّحَ الشارحُ بكونهما حالين منصوبين: «(ومُستصرِخاً ومُتغوّثاً) منصوبان على الحال من فاعل (أقوم، وانادي)» [٢٨: ١٥٧].

الموضع الثاني: قالَ (عليهِ السلام) في صفة خلق الانسان: «وإنَّمَا حَظُّ أَحَدِكُمْ مِنَ الأَرْضِ ذَاتِ الطُّوْلِ والْعَرْضِ . قِيدُ قَدِّه مُتَعَفِّراً عَلَى خَدِّه» [١٠: ١١٤].

فـ "مُتعفِّرا" اسمُ فاعلٍ مشتقٌّ من الفعل الخماسي (تعفّرَ) على وزنِ (تفعّلَ) المزيدِ بـ (التاء، والتضعيف)، وصياغتُه بإبدالِ حرفِ المُضارعةِ ميماً مضمومةً وكسرِ ما قبلَ الآخرِ، وهو حالٌ منصوبةٌ من الضمير المستتر في الفعل "قدّه"، قال الشارح: «و متعفرا حال من الضمير في قده» [٢٩: ٦٧].

٤.٤ شروط عمل إسم الفاعل

ذكرَ ابنُ عقيل أنّ علّةَ عملِ اسمِ الفاعلِ لجريانِه مَجرى الفعلِ المضارعِ، ولا يعملُ إنْ كانَ بمعنَى الماضي لعدمِ الجريان، إذ قالَ: «وإنّما عملَ لجريانِه على الفعلِ الذي هو بمعناه وهو الفعلُ المضارعُ، ومعنى جريانِه عليه: أنّه مُوافقٌ له في الحركاتِ والسّكناتِ، لموافقةِ ضارب لـ يضربُ؛ فهو مُشبهٌ للفعلِ الذي هو بمعناه لفظاً وتقديراً، وإنْ كانَ بمعنى الماضي لا يعملُ؛ لعدمِ جريانهِ على الفعلِ الذي هو بمعناه، فهو يُشبهُ له معنى لا لفظاً» [٣٢: ١٠٦].

وذكرَ النُّحاةُ أنّ اسمَ الفاعلِ يعملُ بشروطٍ، ولا يخلو اسمُ الفاعلِ إمّا أنْ يكونَ مُقترناً بـ (ال)، أو مجرّداً منه.

أ. اسم الفاعل المُحلّى بـ (ال): ، فإنْ كانَ مُحلّى بـ (ال) ففي عملِه أقوالٌ:

القول الأوّل: يعملُ اسمُ الفاعلِ عملَ فعلِه مُطلقاً . ماضياً كانَ أو مُضارعاً . في حال كانَ صلةً لـ "ال" [٣٣: ٤١١] نحو: (أكرمتُ زيداً الكاتبَ درسَهُ)، فـ "الكاتبَ" اسمُ فاعلٍ من الفعل الثلاثي (كتبَ)، وهو عاملٌ عملَ فعلِه (كتب)، ونصبَ مفعولاً به كلمة "درسَه"، وعمله بدون قيد أو شرط ؛ لأنّه مُحلّى بـ "ال"، ومعنى صلة (ال)، أي أنّ "ال" بمعنى الذي، ومعنى الجملة: (أكرمتُ زيداً الذي كتبَ درسَهُ).

القول الثاني: رأي الرُّمَاني، وهو رأي شاذٌ، . وقد ذكرَه ابنُ مالك، بأنّ الرمّاني يرى أنّ اسمَ الفاعلِ المُحلّى بـ (ال) لا يعملُ إلّا في المُضي، ولا يعملُ مُستقبلاً ولا حالاً، مُستدّلاً بكلامِ سيبويه، إذ قالَ ابن مالك: «وأنّ سيبويهِ حينَ ذكرَ اعمالَ اسمِ الفاعلِ المقرونِ بالألفِ واللامِ لم يقدّرْه إلّا بالذي فعلَ، فقالَ (سيبويه): "وهذا بابٌ من الاستفهامِ ... أعبدُ اللهِ أنتَ الضاربه، لأنّك تريدُ معنى أنتَ الذي ضَربَه"، ... ثُم تمادَى على مثلِ هذا في جميعِ البابِ، ولم يتعرضْ للذي بمعنى المُضارعِ» [١٨: ٤٠٣].

وقد استدلَّ ابنُ مالكٍ على اعمالِ اسمِ الفاعلِ الذي بمعنى المُضارعِ لكونِه قد ثبتَ في القرآنِ الكريمِ، بدليلِ قولِه تعالى: «وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ».

القول الثالث: نقلَه ابنُ عقيل، هو أنّه زعمَ بعضُهم أنّ اسمَ الفاعلِ المُحلّى بـ (ال) لا يعملُ مُطلقاً.

القول الرابع: على العكسِ من القولِ الثالثِ، فقد زعمَ ابنُ الناظم بدرُ الدين أنّ اسمَ الفاعلِ المُحلّى بـ (ال) يعملُ مُطلقاً باتفاقٍ، وارتضَى جميعُ النحويين اعمالَه [٣٢: ١١٠-١١١].

يُرجّحُ الباحثُ القولَ الأوّل الذي عليه معظمُ النُّحاةِ.

وإنْ كانَ اسمُ الفاعل مُجرّداً من (ال)، فيعملُ بشرطين:

الأوّل: أنْ يدلَّ على الحالِ أو الاستقبالِ [٣٠: ٤١٦]، نحو: (محمدُ ضاربٌ زيداً الآنَ، أو غداً)، فـ (ضاربٌ) اسمُ فاعلٍ مجرّدٌ من (ال)، ولكنّه عاملٌ عملَ فعلِه؛ دالٌّ على الحالِ أو الاستقبال، واقعٌ، و(زيداً) مفعولٌ به لاسمِ الفاعلِ منصوبٌ، والتنوينِ هنا مع اسم الفاعل "ضَارِبٌ" له دلالة على الحالِ أو الاستقبالِ، وغيابُ التنوين مع اسمِ الفاعلِ في قولِنا: (محمدٌ ضاربُ زيدٍ) له دلالة على المضي [٣٤/٢٠٨]؛ لأنّ التنوينَ يقطعُ الإضافةَ، ويدلُّ على الحالِ أو الاستقبالِ، وعدمُ التنوينِ يلزمُ الإضافة، ويدلُّ على المُضي.

وقد أجازَ الكسائي اعمالَ اسمِ الفاعلِ اذا دلَّ على الماضِي مع كونِه خالياً من (ال)، واستدلَّ بقولِه تعالى: «بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ»، فـ "ذِرَاعَيْهِ" مفعولٌ به منصوبٌ باسمِ الفاعل "بَاسِطٌ"، وهو بمعنى الماضي، ورفضَ ابنُ مالك رأي الكسائي، واعتبرَ مذهبَه ضعيفاً، وعلّلَ ذلك بقولِه: «لأنّ اسمَ الفاعلِ الذي يُرادُ به المُضِي لا يشبهُ الفعلَ الماضي إلّا من قبل المعنى، فلا يُعطى ما أعطى المشابهُ لفظاً ومعنى» [١٨: ٤٠٢].

وردَّ ابنُ هشام على استدلالِ الكسائي بالآيةِ الكريمةِ، بقولِه: «ولا حجّةَ له في «بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ»؛ لأنّه على حكايةِ الحالِ، والمعنى يبسطُ ذراعيه، بدليلِ «وَنُقَلِّبُهُمْ»، ولم يقلْ: وقلّبْنَاهُم» [٣٣: ٤١١].

ويرى الشارحُ (الخوئي) أنّه لا يعملُ اسمَ الفاعلِ عملَ الفعلِ إذا كانَ دالّاً على الماضي، ولم يجزْ أنْ يُقالَ: (زيدٌ ضاربٌ عمراً أمسِ)، وأجازَ ما أجازَهُ النُّحاةُ إذا كانَ صلةً لـ (أل) فإنّه يعملُ مُطلقاً [٢٩: ٥١].

الثاني: إنْ كانَ مُجرّداً من (ال) فإنّ اسمَ الفاعلِ يعملُ إنْ كانَ مُعتمداً على استفهامٍ أو نفي أو أنْ يقعَ خبراً أو موصوفاً، والوصفُ يشملُ النعتَ والحالَ، نحو: (أ ضاربٌ زيدٌ الولدَ)، و (ما ضاربٌ زيدٌ الولدَ)، و (زيدٌ ضاربٌ أخوهُ الولدَ)، و (مررْتُ برجلٍ ضارب أخوه زيداً) [٣٣: ٤١١].

بقي أنْ نذكرَ حُكماً من أحكامِ اسمِ الفاعلِ، وهو إذا كانَ اسمُ الفاعلِ مُستوفياً شروطَ اعمالِه لنصبِ المعمولِ (المفعولِ به)، إذا كانَ اسماً ظاهراً جازَ نصبَه مباشرةً أو جرِّه باعتبارِه مُضافاً إليه، وقد يُضافُ اسمُ الفاعلِ للخبرِ؛ لشبهِه بالمفعولِ به، نحو: (أنا كائنُ أخيك)، فإنْ كانَ مفعولُ اسمِ الفاعلِ ضميراً مُتّصلاً، وجبَ جرُّه بالإضافةِ، نحو: (والدُكَ مُكرمكَ) [٣١: ٢٥٥-٢٥٦]، ولا يجوزُ إعرابُه مفعولاً به إلّا في رأي مرجوحٍ، وهو ما ذهبَ إليه الشارحُ (الخوئي) عند شرحِه نصّاً في (منهاج البراعة):

وفي كلامٍ له (عليه السلامُ) إلى أهلِ مصر مع مالكِ الأشتر لمّا ولّاه إمارتَها، قال: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ اللَّه سُبْحَانَه بَعَثَ مُحَمَّداً صلى الله عليه واله نَذِيراً لِلْعَالَمِينَ ومُهَيْمِناً...، ولَا يَخْطُرُ بِبَالِي أَنَّ الْعَرَبَ تُزْعِجُ هَذَا الأَمْرَ، مِنْ بَعْدِه صلى الله عليه واله عَنْ أَهْلِ بَيْتِه، ولَا أَنَّهُمْ مُنَحُّوه عَنِّي مِنْ بَعْدِه» [١٠: ٤٥١].

فـ "مُنَحُّوه" اسم فاعل من الفعل (نحّى) الرُباعي، وهو جمعُ مُذكرٍ سالمٍ، حُذفتْ نونُه عند إضافتِه إلى الضمير (الهاء)، وهو اسمٌ دالٌّ على الحالِ والاستقبالِ، فعملَ عمل فعلِ بعد أنْ استوفى شروط العمل لوقوعه خبراً للحرفِ المُشبّه بالفعلِ، ومفعولُه الضميرُ المتصلُ به (الهاء)، والمعمولُ إذا كانَ ضميراً مُتّصلاً، وجب جرّه، قالَ الشارحُ: « مُنَحُّوه: اسم فاعل من نحّى مضاف إلى مفعولِه» [٢٩: ٣٥٧].

٤. ٥ مواضع مجيء الحال اسم الفاعل عاملاً عمل الفعل

جاءَ اسمُ الفاعلِ في (منهاج البراعة) عاملاً عمل فعله، واقعاً في محلِ نصبِ حالٍ، وقد جاءَ معمولُه فاعلاً مرفوعاً في موردٍ واحدٍ، وهو من خطبةٍ له (عليهِ السّلامُ) يومئ فيها إلى ذكرِ الملاحم، قال فيها: «حَتَّى تَقُومَ الْحَرْبُ بِكُمْ عَلَى سَاقٍ بَادِياً نَوَاجِذُهَا، مَمْلُوءَةً أَخْلَافُهَا، حُلْواً رَضَاعُهَا عَلْقَماً عَاقِبَتُهَا» [١٠: ١٩٥].

يحتوي النصّ على ثلاثةِ أنواعٍ من المشتقاتِ: (اسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبهة) عاملةً عملَ فعلِها.

الشاهد في النص: " بَادِياً نَوَاجِذُهَا" فإنّ قوله: "بَادِيَاً" اسمُ فاعلٍ مُشتقٌّ من الفعلِ الثلاثي (بَدَا . يبدُو) بمعنى (ظهرَ)، وجاءَ منصوباً على الحالِ من "الحَرْب"، وعمل عملَ فعلِه بعد أنْ استوفى شروطِ العملِ، فرفعَ الاسمَ الظاهرَ بعده "نواجذها" فاعلاً؛ والعاملُ في الحالِ الفعلُ "تَقُومُ"، وقد نصَّ الشارحُ (الخوئي) على عملِ هذهِ الاسماء المنصوبةِ، إذ قالَ: «وبادِياً و ... منصوباتٌ على الحالِ والعاملُ تَقُومُ، والمرفوعاتُ بعدَها فواعلٌ» [٢٩: ١٩٤].

ومن المواضع التي جاءَ فيها اسمُ الفاعلِ عاملاً، ومعمولَه مفعولاً به، منها:

في قوله (عليه السلام)، وهو يصفُ أصحابَ رسولِ اللهِ وذلك يومَ صفين حين أمرَ النّاسَ بالصُّلحِ: «فَلَمَّا رَأَى اللَّه صِدْقَنَا أَنْزَلَ بِعَدُوِّنَا الْكَبْتَ، وأَنْزَلَ عَلَيْنَا النَّصْرَ، حَتَّى اسْتَقَرَّ الإِسْلَامُ مُلْقِياً جِرَانَه، ومُتَبَوِّئاً أَوْطَانَه» [١٠: ٩٢].

البحثُ يدورُ حولَ الجملتينِ: "مُلْقِياً جِرَانَه، ومُتَبَوِّئاً أَوْطَانَه" فـ "مُلقياً و متبوء" اسما فاعل، منصوبان على الحالِ، وقد عملا عمل فعلهما، ونصبَا مفعولاً به "جِرَانَه، و أوطَانَه"، والعاملُ الفعلُ "استقرّ"، وصاحب الحال "الإسْلَامُ"، ولم يُشرِ الشّارحُ إلى عملِ اسمِ الفاعلِ، وإنّما أشارَ إلى كونهما حالينِ منصوبينِ، قال الشارح: «وملقياً ومتبوئاً منصوبانِ على الحالية» [٢٩: ٣٣١].

بعد أنْ ذكر الباحث عمل اسم الفاعل، واشتقاقهُ من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، يذكرُ أنّه قد يأتي اسمُ الفاعلِ على وزنِ (فعيل)، وجاءَ في (منهاج البراعة) في قولِه (عليه السلامُ)، وهو يذكرُ بعضِ صفاتِ الرسولِ الكريمِ، إذ قالَ (عليه السلامُ): «حَتَّى بَعَثَ اللَّه مُحَمَّداً صلى الله عليه واله . شَهِيداً وبَشِيراً ونَذِيراً، خَيْرَ الْبَرِيَّةِ طِفْلًا» [١٠: ١٥١].

فيجوزُ أنْ نجعلَ: "شَهَيد، وبَشِير، ونَذِير" اسماءَ فاعلٍ على وزنِ (فعيل) بمعنى فاعلٍ، فـ "شهيد" في النص جاءت بمعنى شاهد، و "بشير بمعنى مُبشِّر، و"نذير" بمعنى مُنذِر، وهي أحوالٌ من مفعولِ الفعلِ "بَعَثَ"، وهو "مُحمّداً" (صلّى الله عليه وآله)، ونوع المشتق هو ، قال الشارح: «شهيدا وبشيرا ونذيرا منصوباتٌ على الحالِ من مفعولِ (بَعَثَ)» [٢٩: ٢١٦]، والمعنى: إنّه شاهدٌ على أمّتهِ على أنّه بلّغَهم، ومُبشّرٌ لهم بالجنّةِ لمن أطاعَه، ونذيرٌ لهم من النار، والأقربُ أنْ تكونَ صفاتٍ مُشبهة بالفعلِ، للدلالةِ على الثبوتِ والدوامِ.

١.٥ النوع الثاني: اسم المفعول

عرّفَه ابنُ الحاجب بقولِه: «ما اشتقَّ من فعلٍ، لمنْ وقعَ عليهِ» [٥: ٤٢٧].

نتقسّمُ تعريفَ ابنِ الحاجب إلى قسمين: الأوّل، "مَا اشتُقَّ من فعلٍ"، وقد تمَّ شرحَ هذا القسمِ في تعريفِ اسمِ الفاعلِ، أمّا القسمُ الثاني، فقولُه: " لمنْ وقعَ عليه"، وهذه العبارةُ هي فصلٌ بتعبيرِ المناطقةِ يخرجُ بها الأفعالُ الثلاثةُ، ومُخرِجةٌ لاسمِ الفاعلِ، ولاسمي الزمانِ والمكانِ [١٣: ٣٤٨].

وجاءَ تعريفُ محمدِ عيد لأسمِ المفعولِ بما قصدَهُ الصرفيّونَ، إذ قالَ: «الوصفُ المُشتقُّ من الفعلِ المَبنِي للمجهولِ للدلالةِ على منْ وقعَ عليهِ الفعلُ» [٣٥: ٦٦٦]، فجاءَ تعريفُه أكثرَ وضوحاً وتفصيلاً من تعريفِ ابن الحاجب، والذي يُفهمُ من التعريفِ أنّ لاسمِ المفعولِ ثلاثةَ قيودٍ: القيد الأوّل أنّه وصفٌ. الثاني: أنّه يُشتقُّ من الفعلِ المَبني للمجهولِ. الثالث: دالٌّ على مَنْ وقعَ عليه الفعلُ.

ويُبيّنُ التعريفُ فرقاً بين اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وهو ما ذكرَهُ الحازمي أيضاً، أنّ كلاهما دالٌ على ذاتٍ وحدثٍ، إلّا أنّ اسمَ الفاعل دالٌ على ذاتٍ أوقعتْ وأوجدتِ الحدثَ، واسمَ المفعولِ يدلُّ على ذاتٍ وقعَ عليها الحدثَ [١٧: ٨].

وذكرَ السامرائي أنّ اسمَ المفعولِ يقعُ ما بينَ الفعلِ والصفةِ المُشبهةِ، فهو يدلُّ على الثّبوتِ إذا ما قيسَ بالفعلِ، وعلى الحدوثِ إذا ما قيسَ بالصفةِ المُشبّهةِ [٣٦: ٥٢].

ويُصاغُ اسمُ المفعولِ من الفعلِ الثلاثِي المُجرّدِ المُتصرّفِ على زِنةِ (مفعول)، كـ (مَضرُوب) من (ضَرَبَ)، و (مَقصُود) من (قَصَدَ)، ومنه (مَبِيع) و (مَقُول) و (مَرمِي)، إلّا أنّها غُيّرتْ بسببِ الإعلالِ، وأصلُها: مَبْيُوع، ومَقوُول، ومَرمِوي) [٣٣: ٤٢٦].

ويُصاغُ من الفعلِ غيرِ الثلاثي، وقد جمعَ أبو حيّان صياغةَ اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول من غيرِ الثّلاثِي بعبارةٍ واحدةٍ، فقالَ: «هما من مزيدٍ على ثلاثةٍ كمضارِعِه عدداً وحركةً إلّا أنّ أولَهما ميمٌ مضمومةٌ، وما قبلَ الآخرِ في اسمِ الفاعلِ مكسورٌ، وفي اسمِ المفعول مفتوحٌ لفظاً وتقديراً فيهما» [٣٧: ٥٠٩].

وأمّا معنى الصّياغةِ تقديراً، وذلكَ إذا كانَ قبلَ الآخر حرفُ علّةٍ كالألفِ، نحو: (مُختار)، من الفعلِ (اخْتَار) مضارعُه (يَختارُ)، يكونُ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ منه (مُختار)، والتمييزُ بينهما من خلالِ السّياقِ؛ لأنّ الحركةَ قبل الآخر غير ظاهرةٍ، وتعرفُ من خلالِ سياقِ الكلامِ أ فتحةٌ هي أم كسرةٌ.

٢.٥ مجيء الحال مشتقة على صيغةِ اسمِ مفعول من الفعل الثلاثي في (منهاج البراعة) في مواضع منها:

جاءتْ المواضعُ كُلُّها في (منهاج البراعة) مأخوذةً من الفعلِ الثلاثِي، ولم يجدِ الباحثُ اسم مفعول مشتقا من الفعل غير الثلاثي، ويذكرُ الباحثُ موضعاً واحداً جاء فيه الحالُ مُشتقّاً من الفعلِ الثلاثي، وذلك في قولِه (عليهِ السّلامُ): في توبيخ الخارجينَ عليه: «مَا لِي ولِقُرَيْشٍ، واللَّه لَقَدْ قَاتَلْتُهُمْ كَافِرِينَ، ولأُقَاتِلَنَّهُمْ مَفْتُونِينَ، وإِنِّي لَصَاحِبُهُمْ بِالأَمْسِ كَمَا أَنَا صَاحِبُهُمُ الْيَوْمَ» [١٠: ٧٧].

"مَفْتُونِين" اسمُ مفعول مُشتقٌّ من الفعلِ الثلاثي المُجرّدِ المبني للمجهولِ، وهو الفعلُ (فُتِنَ)، وصيغةُ اسم المفعول منه على وزن مفعول، وهي (مَفْتُون) وجاءت الصيغةُ جمعَ مذكرٍ سالمٍ منصوبٍ بالياءِ، وصاحبُ الحالِ الضميرُ المُتّصلِ (هُم) العائدِ على (قُرَيْش)، قالَ الشارح: «كَافِرِيْنَ ومَفْتُوْنِيْنَ منصوبتانِ على الحالِ» [٢٩: ٦٢].

٣.٥ شروط عمل اسم المفعول

يعملُ اسمُ المفعولِ عملَ فعلِه المبني للمجهولِ، ويرفعُ نائبَ الفاعلِ، وشروطُ اعمالِه هي شروطُ اعمالِ اسمِ الفاعل تماماً، إنْ كانَ مُحلّى بـ (ال) فيعملُ مُطلقاً، وإنْ كانَ مجُرّداً من (ال) فيعملُ بشروطٍ، هي أنْ يكونَ مُعتمداً على الحالِ أو الاستقبال، أو أنْ يُسبقَ بنفي أو استفهامٍ، أو أنْ يقعَ خبراً، أو نعتاً أو حالاً [١٨: ٤١٥].

ومن مواضع مجيءِ الحالِ على صيغةِ اسمِ المفعول عاملاً عمل فعله في (منهاج البراعة):

قولُه (عليه السلامُ) في مَبعثِ النبي (صلّى الله عليه وآلِه): «إلَى أَنْ بَعَثَ اللَّه سُبْحَانَه مُحَمَّداً، رَسُولَ اللَّه صلى الله عليه واله لإِنْجَازِ عِدَتِه وإِتْمَامِ نُبُوَّتِه، مَأْخُوذاً عَلَى النَّبِيِّينَ مِيثَاقُه، مَشْهُورَةً سِمَاتُه كَرِيماً مِيلَادُه» [١٠: ٤٤].

موضع الشاهدِ في النّصِّ: " مَأْخُوذاً عَلَى النَّبِيِّينَ مِيثَاقُه، مَشْهُورَةً سِمَاتُه " فـ "مَأخُوْذَا" اسمُ مفعولٍ من الفعلِ الثلاثي (أخذَ) المبني للمجهولِ، عاملٌ عملَ فعلِه مُعتمِداً على كونِه حالاً من "مُحَمّد" (صلّى الله عليه وآلِهِ)، و "ميثاقُه" نائبُ الفاعلِ مرفوعٌ لاسمِ المفعولِ "مَأخُوذَاً"، والحالُ نفسُه يجري على "مَشْهُورَةً سِمَاتُه"، فـ "مَشْهُوْرَة" اسم مفعول من الفعلِ الثلاثي (شَهِرَ) المبني للمجهولِ، و "سِمَاتُه" نائبُ الفاعل مرفوعٌ لاسمِ المفعولِ "مَشْهُوْرَةً"، وصاحِبُ الحالِ "مُحَمّد" (صلّى الله عليه وآلِهِ)، كما ذكر الشارحُ، إذ قالَ: «ومَأخُوْذَاً ومَشْهُوْرَةً... منصوباتٌ على الحاليّةِ من مُحَمّد صلّى اللهُ عليه وآلِه» [٢٩: ١٦٢].

١.٦ الصفة المشبهة باسمِ الفاعل

عرفّها ابنُ الحاجب بانّها: «ما اشتقَّ منْ فعلٍ لازمٍ، لمنْ قامَ بهِ على معنَى الثّبوتِ» [٣٠: ٤٣١].

وذكرَ الرّضيّ أنّ المقصودَ من "الفعل" هو المصدرُ، وقد سبقتِ الإشارةُ إليه في تعريفِ اسم الفاعل، واسم المفعول، وخرجَ بقولِهِ "الفعل اللازم" اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ المُتعديينِ، ومعنَى الثبوتِ هو الاستمرارِ واللزومِ، ويخرجُ بالثبوتِ اسمُ الفاعلِ اللازمِ؛ لأنّه مُشتقٌّ من لازمٍ، ولكن على معنى الحدوثِ [٣٠: ٤١٣].

وذكرَ محمدُ عيد أنّ بعضَ النّحاةِ اتّجَهَ في بيانِ الصّفةِ المُشبّهةِ على أساسِ الصّيغةِ الصّرفيّةِ، فأوردُوا قيودَها بناءً على ذلك، وهذا الإتجاهُ يُمكنُ أن يُمثّله التعريفُ التالي الذي جاءَ في الأشموني: [٣٥: ٦٦٩]، فقد عرّفها بقولِه: «ما صيغَ لغيرِ تفضيلٍ، من فعلٍ لازمٍ لقصدِ نسبةِ الحدثِ إلى موصوفٍ بهِ، دونَ إفادةِ معنى الحدوثِ» [٣٨: ٢٨٧].

ومن الواضحِ أنّ هذا التعريفَ صرفيٌّ، هدفَه تحديدُ الصفةِ المشبهةِ من حيثُ صِياغتها، وأنّها تُصاغُ من الفعلِ اللازمِ، وإنَّها تُفيدُ نسبةَ الصّفةِ إلى مُوصوفِها، ولا تُفيدُ حدوثَها [٣٥: ٦٦٩].

أمّا الإتجاهُ الثّانِي في تعريفِ الصّفةِ المُشبّهةِ، فيمثلُه ما جاءَ في الألفية، وما ذكرَه شُرّاحُها، فقد قالَ ابنُ عقيل: «وذكرَ المُصنّفُ أنّ علامةَ الصفة المشبهة استحسانُ جرِّ فاعلِها بها، لأنّ العلمَ بهِ موقوفٌ على العلم بكونها صفة مشبهة» [٣٢: ١٤٠]، وعابَ الأشموني تعريفَ ابنِ مالك، مما دفعَه إلى العدولِ عنه، واختيارِه تعريفاً آخر.

أمّا سببُ تسميةِ (الصفة المشبهة) بهذا الاسمِ فلشبهِهَا بـ (اسم الفاعل)، ووجهُ الشّبهِ هو أنّها تدلُّ على حدثٍ ومنْ قامَ به، وأيضاً تُؤنّثُ وتثنّى وتُجمَعُ مثلَ اسمِ الفاعلِ، والمعمولُ المنصوبُ بعدَها يكونُ من بابِ التشبيهِ بالمفعولِ به، ولذلك حُمّلتْ عليه في العملِ [٣٩: ٢٤٦].

تُصاغُ الصفةُ المُشبهةُ من الفعل الماضي الثّلاثي اللازمِ المتصرّفِ، والذي يتحتّمُ أنْ يكونَ فعلُها كسائرِ الأفعالِ الثلاثيّةِ، إمّا أنْ يكونَ مكسورَ العينِ (فعِل) وهو الأكثرُ، أو مضمومَ العينِ (فعُل) ويلي الأوّلَ بالكثرةِ، أو مَفتوحَ العينِ (فعَل) وهو أقلُّ أفعالِها، وأوزانُها القياسيّةُ من الأنواعِ الثّلاثةِ، ونشيرُ لها إشارةً من غيرِ تفصيلٍ، وهذا ما وردَ في النّحو الوّافي: [٣١: ٢٨٧]:

الوزن الأوّل: إنْ كانَ فعلُها الماضِي الثّلاثِي على وزنِ (فعَل) مكسورَ العينِ دالّاً على فرحٍ او حزنٍ، مذكرُه (فعِل)، ومؤنّثُه (فعِلة)، نحو: فرِح . فرِحة.

وإنْ دلَّ على خلوٍّ او امتلاءٍ، فالصفةُ منْه على وزنِ (فَعْلَان) للمذكّرِ، و(فَعْلَى) للمؤنّثِ، نحو: شَبْعَان . شَبْعَى، وجَوعان . جَوعَى.

وإنْ دلَّ على مُذكّرٍ أمرٍ خُلقيّ يبقَى ويدومُ، مثل: (لون، عيب، حلية)، فالصفةُ على وزنِ (أفْعَل) للمذكّرِ، و(فَعْلَاء) للمؤنّثِ، نحو: أحْمَر . حَمْرَاء، أعْرَج . عَرْجَاء، حَوْر . حَوْرَاء.

الوزن الثاني: إذا كانَ الثلاثي على وزن (فعُل)، فالأوزانُ كثيرةٌ، نذكرُ منها: (فَعِيل، نحو: شَرِيْف، نَبِيْل)، ووزنُ (فَعْل، نحو: ضَخْم، شَهْم)، ووزنُ (فَعَل، نحو: حَسَن، بَطَل)، ووزنُ (فَعُل، نحو: صَلُب، صَلُح)، ووزنُ (فَعَال، نحو: جَبَان، رَزَان)، ووزنُ (فُعَال، نحو: شُجَاع، فُرَات)، ووزنُ (فاعِل، نحو: طَهُر: طاهِر).

الوزن الثالث: إذا كانَ الثلاثي على وزنِ (فعَل) فالصفةُ المُشبّهةُ منْه على وزنِ (فَيْعِل)، نحو: (ميَّت، طَيّب، لانَ . ليّن).

ونبّهَ ابنُ هشام بعدَ ذكرِه أوزانَ (الصفة المشبهة) أنّها جميعُها صفاتٌ مُشبهّةٌ ما عَدَا (فاعِلا) فأنّه اسمُ فاعلٍ، إلّا إذا أضيفَ إلى مرفوعِه، وذلكَ إذا دلّ على ثبوتٍ، فهو (صفةٌ مشبهة) كـ (طاهِر القلب)، و (شاحِط الدار) [٣٣: ٤٢٥].

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٧

وبعد ذكر اوزان الصفة المشبهة، يذكر الباحث فروقا بينها وبين اسم الفاعل، منها إنّ صيغَ الصفةِ المُشبّهةِ ليستْ بقياسيّةٍ كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ، وأيضاً أنّ (الصفةَ المشبهة) تُصَاغُ من الفعلِ اللازمِ فقط، ولا تُصاغُ من الفعلِ المتعدّي، وهذا فرقٌ آخر من الفروقِ بينَها وبينَ (اسم الفاعل) [٣٣: ٤٢٧]؛ لأنّ اسم الفاعل يُصاغ من الفعل اللازم والمتعدّي.

ومن الفروقِ المهمةِ التي تُذكَرُ بينَ الصفةِ المُشبّهةِ واسمِ الفاعلِ، هو أنّ الصفةَ المشبّهةَ تُفيدُ ثبوتَ معناها لمنْ اتصفَ به، واسم الفاعل يُفيدُ الحدوثَ والتّجددَ [٤٠: ١١٧].

٢.٦ مواضعُ مجيءِ الحالِ صفةً مُشبّهةً في (منهاج البراعة).

يذكرُ الباحثُ مَوضعاً واحداً وردَ في (منهاج البراعة) وقعتْ فيهِ الصّفةِ المُشبّهةِ في محلِّ نَصبِ حالٍ، وقد خَلتْ من معمولِها الظّاهرِ على خلافِ الغالِبِ في استعمالِها، وذلكَ في قولِه (عليه السلامُ): في التحذيرِ من هولِ الصّراط: «وقَدْ عَبَرَ مَعْبَرَ الْعَاجِلَةِ حَمِيداً وقَدَّمَ زَادَ الآجِلَةِ سَعِيداً» [١٠: ١١٢]، قال الشارح: «وحَمِيْدَاً وسَعِيْدَاً حالانِ من فاعل (عبر)» [٢٩: ٦].

فـ "حَمِيْدَاً، سَعِيْداً" حالانِ من فاعلِ الفعلِ "عبرِ"، فـ "حَمِيْداً" صفةٌ مُشبّهةٌ على وزنِ (فَعِيل) من الفعلِ الثلاثي (حمدَ)، و "وسَعِيداً" صفةٌ مُشبّهةٌ على وزنِ (فَعِيل) من الفعلِ (سعُدَ)، والشاهدُ في النّصَ: أنّ الصفتينِ المُشبّهتينِ (حَمِيداً، وسَعِيداً) خَلَتَا من المعمولِ الظاهرِ، فلم يرفعا فاعلاً ظاهراً، ولم يُضافا إلى أي اسمٍ، ولم يأتِ بعدهما اسمٌ منصوبٌ يُعربُ تمييزاً، واكتفيا بالضميرِ المُستترِ العائدِ على فاعلِ الفعلِ عبرَ.

ولا بُدَّ من الإشارةِ إلى أنّ وزنَ (فَعِيْل) مُشتركٌ بينَ (صيغةِ المبالغة)، و(الصفةِ المُشبّهة)، فـ (كَرِيم) صفةٌ مشبهةٌ، و (عَلِيم) (صيغة مبالغة)، فكيفَ لنا أنْ نُميّزَ بينَ هذه الصيغةِ؟ وللتميزِ بينَهما يكونُ من حيثُ نوعُ الفعلِ (اللازم والمتعدّي)

تُصاغُ صيغةُ المبالغةِ من الفعلِ المُتعدّي في الغالبِ، وتُشيرُ إلى كثرةِ وقوعِ الفعلِ، وأمّا الصفةُ المُشبهةُ فتُصاغُ من الفعلِ اللّازمِ، و "حَمِيْد" الواردُ في النصِّ يأتي مرّة فِعلاً لازماً، وأخرَى مُتعدَياً، أمّا الصفةُ المُشبّهةُ من الفعل (حمد) فتكونُ (حَمِيد) على وزنِ (فعيل)، فـ "حَمِيد" صفةٌ مُشبّهةٌ مشتقٌّ من الفعلِ اللّازم.

وأيضاً في العربيّةِ يُطلقُ وزنِ (فعيل) ويُرادُ منه (مَفعُول)، قال الأشموني: «فعيلٌ بمعنَى مفعولٍ كثيرٌ في لسانِ العربِ، وعلى كثرتِه لم يقسْ عليه بإجماعٍ» [٣٩: ٢٤٥].

فـ "حَمِيْدَاً" بمعنى (مَحْمُود)، قالَ الصّدوقُ: «الحميدُ معناه المحمودُ، وهو (فَعِيل) بمعنى (مَفعُول)، والحمدُ نقيضُ الذّمِ» [٤١: ٢٠٢]، والفرقُ بين وزنِ (مَفعُول) و(فَعِيل أنّ (مَفعُول) تُقَالُ لمنْ وقعَ

عليه الفعلُ، أو سيقعُ، نحو: مَقتُول، والمَعنى أنّه قد قُتِلَ أو أنّه سيُقتَلُ، أمّا (فَعِيل) لا تقالُ إلّا لمن وقعَ عليه الفعل، أي: إلّا إذا اتّصفَ به صاحبُه، فلا يُقال: قَتِيلٌ إلّا إذا قُتِلَ [٤٢: ١٤١].

أمّا "سَعِيْد" فصفةٌ مُشبّهةٌ مُشتقّةٌ من الفعلِ (سعُدَ)، وهو فعلٌ لازمٌ لا يتعدّى إلى مفعولٍ به، وهو يدلُّ على ثبوتِ الصّفةِ في الموصوفِ.

وذكرَ ابنُ يعيش أنَّ (فَعِيل) بمعنى (مَفعُول) حكمُه حكمُ (فَعُول) فلا تدخلُه (الهاء) في المؤنّثِ، ويكونُ لفظُ المُذكّرِ والمؤنّثِ فيه سواءٌ [٤٣: ٢٩٣].

٣.٦ شروط عمل الصفة المشبهة

ذكرَ الرضي أنّ الصفةَ المُشبَّهةَ تعملُ عملَ فعلِها من غيرِ شرطِ الزّمانِ، أي: لا يُشترَطُ أنْ تكونَ على أحدِ الأزمنةِ الثّلاثةِ، وعلّلَ ذلك: «لأنّها موضوعةٌ على معنى الإطلاقِ» [٤٣: ٤٣٤].

ولمعمولِ الصفةِ المُشبَّهةِ ثلاثُ حالاتٍ إعرابيّة [٤٤: ٢٤٠]:

الحالة الأوّلى: أنْ يكونَ المعمولُ مَرفوعاً فيُعرَبُ فاعلاً، وقالَ أبو علي الفارسي: «أو على الإبدالِ من الضميرِ المُستترِ في الصّفةِ» [٣٣: ٤٢٩]، نحو: (البحرُ بعيدٌ غورُه)، فـ (البحرُ): مبتدأ، وبعيدٌ: خبرُه، و(بعيدٌ) صفةٌ مُشبّهةٌ على وزن (فَعِيل)، ومعمولُها (غورُه) في محلِ رفعِ فاعلٍ، وعلامتُه أنْ يكونَ مُضافاً إلى الضميرِ.

الحالة الثانية: أنْ يكونَ المعمولُ مَنصوباً فيعربُ إمّا على التّشبيهِ بالمفعولِ به إنْ كانَ معرفةً؛ ولا يجوزُ نصبُ المعمولِ المعرفةِ على التمييزِ؛ لأنّ التمييزَ لا يكونُ إلّا نكرةً، أو يُنصَبُ على التمييزِ إنْ كانَ المعمولُ نكرةً، ولا يُعربُ مفعولاً بهِ؛ لأنها لا تُؤخَذُ إلّا من الفعلِ اللازمِ، نحو (البحرُ بعيدٌ غوراً)، فـ (غوراً): تمييزٌ منصوبٌ، أو شِبيهٌ بالمفعولِ به.

الحالة الثالثة: أنْ يكونَ مَجروراً بالإضافة، نحو: (البحرُ بعيدُ الغورِ)، فـ (الغورِ) مضافٌ إليهِ مجرورٌ.

وقد جاءتِ الصفةُ المشبهةُ حالاً، وعملتْ عملَ فعلِها في كتابِ (منهاج البراعة)، وكانَ معمولُها فاعلاً في الأغلبِ؛ لاتصالِه بالضميرِ:

الموضع الأوّل: قَالَ (عليه السلامُ) : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَتَاعُ الدُّنْيَا حُطَامٌ ...، ومَنِ اسْتَشْعَرَ الشَّغَفَ بِهَا مَلأَتْ ضَمِيرَه أَشْجَاناً، لَهُنَّ رَقْصٌ عَلَى سُوَيْدَاءِ قَلْبِه، هَمٌّ يَشْغَلُه وغَمٌّ يَحْزُنُه...، هَيِّناً عَلَى اللَّه فَنَاؤُه وعَلَى الإِخْوَانِ إِلْقَاؤُه» [١٠: ٥٣٩].

موضعُ الشاهدِ: "هَيِّناً... فَنَاؤُه"، فـ "هيّن" صفةٌ مُشبّهةٌ على وزن (فَيْعل)، مُشتقّةٌ من الفعلِ الثلاثي (هَانَ)، وأصلُ الصفةِ المُشبّهةِ (هيّن) هو (هَيْون)، وقُلِبَتْ الواو إلى ياءٍ، وأدغمتِ الياءان

فأصبحتَا ياءً مشددةً، و " هَيِّناً" عملتْ عملَ فعلِها، ورفعتْ فاعلاً، هو كلمةُ "فَنَاؤُهُ"، وقعتْ في محل نصب حالٍ.

ونصَّ الشارح على أنّ كلمة "هيَّنَاً" حالٌ بعدَ حالٍ كما ذكرْنا عند الحديثِ عن اسمِ الفاعل "مُنْقَطِعَاً"، ولم يُشرِ الشارحُ إلى معمولِ الصفةِ المُشبّهةِ، قالَ: «... وهَيّنَاً: حال بعد حال» [٢٩: ٤٤٩].

الموضع الثاني: ومن خطبةٍ له (عليه السلامُ) يومئ فيها إلى ذكرِ الملاحم، قال: «حَتَّى تَقُومَ الْحَرْبُ بِكُمْ عَلَى سَاقٍ بَادِياً نَوَاجِذُهَا، مَمْلُوءَةً أَخْلَافُهَا، حُلْواً رَضَاعُهَا عَلْقَماً عَاقِبَتُهَا» [١٠: ١٩٥].

موضعُ الشاهدِ: "حُلْواً رَضَاعُهَا" فـ "حُلْواً" حال من "الحَرْب"، منصوبةٌ، وهي صفةٌ مُشبّهةٌ بالفعلِ على وزنِ (فُعْل)، حيثُ رفعتْ فاعلا، وهو قولُه "رِضَاعُهَا".

قال الشارح (الخوئي): «.. وحُلْوَاً ... منصوباتٌ على الحالِ والعاملُ تقومُ، والمرفوعاتُ بعدَها فواعِلُ» [٢٩: ٣٤٨].

١.٧ اسم التفضيل أو أفعل التفضيل، وصياغته

التفضيلُ معناه مُطلقُ نسبةِ الزّيادةِ، لذا جاءتْ تعريفاتُ النُّحاةِ فيها لفظةَ الزّيادةِ، فعلى سبيلِ المثالِ عرّفَ ابنُ الحاجب اسمَ التّفضيلِ بقولِه: «ما أُشتقَّ من فعلٍ، لموصوفٍ بزيادةٍ على غيرِه، وهو: أفعلُ» [٣٠: ٤٤٧].

وقد أشارَ ابنُ الحاجب في تعريفِه إلى الجهةِ التي يُشتقُّ منها (اسمُ التفضيل)، إذ بيّنَ أنّه يُشتقُّ من الفعلِ بشروطٍ ستُذكرُها لاحقاً، ويتحقّقُ التّفضيلُ عند وجودِ مُقارنَةٍ بينَ طرفينِ يشتركانِ في صفةٍ مُعيّنةٍ، ويكونُ أحدُهما فيهِ زيادةً على الآخرِ في تلك الصّفةِ، وله وزنٌ واحدٌ، وهو (أفعل) للمذكرِ، ولم يذكرِ المُؤنثَ، وهو (فُعلَى).

وأمّا عباسُ حسن فقد عرّفَه بقولِه: «إنّه اسمٌ مُشتقٌّ، على وزنِ: (أفعل) يدلُّ ـ في الأغلبِ ـ على أنّ شيئين اشتركا في معنى وزادَ أحدُهما على الآخرِ فيهِ» [٣١: ٣٩٥].

وجاءَ تعريفُ عباسِ حسن مُوافِقاً في جوهرِه لتعريفِ ابنِ الحاجب، فكلاهُما جعلَ الزيادةَ بينَ مُشتركينِ في صفةٍ هو الأصلُ في دلالةِ (اسمِ التفضيل).

وأمّا التسميةُ بـ(أفعلِ) التفضيلِ، فهي احترازٌ من (أفعلِ) الذي ليسَ للتفضيلِ؛ لأنّ هذا الوزنَ ليسَ دائماً يكونُ للتفضيلِ [١٧: ٨٧]، وإنّما قد يكونُ وزناً للصفةِ المُشبّهةِ الدّالِّ على العيبِ واللّونِ والحِليةِ الذي يكونُ مُؤنّثُه (فَعْلَاء)، كأَحْمَر حَمْرَاء، فاحمرُ (أفعل)، وهو لا يدلُّ على التفضيلِ،

ويَرِدُ وزنُ (أفعل) للتعجبِ، نحو: (ما أحسنَ زيداً)، فـ (أحسنَ) على وزنِ (أفعلِ)، ولكنّه للتعجّبِ، لا للتفضيلِ.

صفاتُ الفعلِ الذي يُصاغُ منْه (اسمُ التفضيل):

يُصاغُ (اسمُ التّفضيلِ) من مصدرِ الفعلِ الذي يُرادُ التفضيلُ في مَعناه، ولا بدّ للفعلِ الذي يُصاغُ منه التفضيلُ أنْ يكونَ مُستوفياً للشروطِ، وهي ثمانيةُ شروطٍ:

أنْ يكونَ فعلاً ماضِياً، ثُلاثيّاً، مُتصرّفاً، قابلاً للتفاضلِ والزيادة، مبنيّا للمعلوم، تامّاً، مثبتاً، وأنْ تكونَ الصّفة المشبهة منه على وزن افعل فعلاء [١٧: ٣٤٩..٣٥١]، ولـ (اسمِ التفضيل) وزنٌ واحدٌ: (أفعلُ) للمُذكّرِ الذي مؤنّثُه (فُعلى)، كـ أفضل . فُضلى [٤٥: ١٩٤].

٢.٧ عملُ اسمِ التّفضيلِ

هل يرفعُ (اسمُ التفضيلِ) الاسمَ الظاهرَ؟

الأصلُ في (اسمِ التفضيل) أنْ يرفعَ الاسمَ الظّاهرَ؛ لأنّه اسمٌ مُشتقٌّ، والمُشتقُّ يرفعُ الظاهرَ والمضمرَ، ولكنّه لا يرفعُه إلّا بشروطٍ، وذلك لشبهِهِ بـ (أفعل التعجب) وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغةِ، وقد اقترضَ (اسمُ التفضيل) من (أفعلِ التّعجبِ) هذا الحكمُ، وهو عدمُ رفعِ الاسمَ الظاهر [٤٦: ٢٤٨].

وذكرَ السيوطي أنّ رفعَ (أفعلِ التفضيل) للاسمِ الظاهرِ في لغةٍ ضعيفةٍ، نحو: (مررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه)، والمعنى: أزيدُ عليهِ في الفضلِ أبوه، وقد حكاهُا سيبويهِ وغيرُه [٤٧: ٧٣]، واشترطَ السيوطي لرفْعِ (اسمِ التفصيلِ) للاسمِ الظاهرِ اعتبارين، أنْ يكونَ اسمُ التفضيلِ واقعاظص بين ضميرين، الثاني يرجعُ عليه، والاعتبارِ الثاني: أنْ يُسبقَ بنفي، قالَ السيوطي: «ويكثرُ إنْ كانَ مُفضّلاً على نفسِه باعتبارينِ واقعا بين ضميرين ثانيهما له، والاخر للموصوف والوارد، كونه بعد نفي، نحو: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينيهِ الكحل منْه في عين زيد» [٤٧: ٧٣].

٧. ٣ مجيء الحالِ اسمَ تفضيل في منهاج البراعة في مواضعَ، منها:

قال (عليه السلام) في عِظة الناس: «فَإِنَّه واللَّه الْجِدُّ لَا اللَّعِبُ، والْحَقُّ لَا الْكَذِبُ، ومَا هُوَ إِلَّا الْمَوْتُ أَسْمَعَ دَاعِيه، وأَعْجَلَ حَادِيه، فَلَا يَغُرَّنَّكَ سَوَادُ النَّاسِ مِنْ نَفْسِكَ» [١٠: ١٩٠].

إنّ "أَسْمَعَ و أَعْجَلَ" حالانِ، وهما اسما تفضيلٍ على وزنِ (أفعل)، وهو احتمالٌ ذكرَه الشارحُ، و"دَاعِيه و حَادِيه" في محلِ جرٍّ مُضافٌ إليه، قالَ الشارحُ: «و قوله: أَسْمَعَ دَاعِيه وأَعْجَلَ حَادِيه، منصوبان على الحالِ أمّا لفظاً لو كان (أفعل) بصيغةِ التّفضيلِ، فيكونُ (دَاعِيه و حَادِي) مجرورينِ بإضافةِ (أفعل) إليهما من بابِ إضافة الصّفة إلى مفعولِه» [٢٩: ٢٩٦].

وقد جاءتْ بعضُ اسماءِ التفضيل محذوفةَ الهمزةِ، نحو: (خَيْر، شَرّ)، والأصلُ أنْ تكونَ على وزنِ (أفعل)، والأصلُ في (خير، وشرّ) هو (أخير، وأشرّ)، وقد أشكلَ على مَنْ أطلقَ عليها تسميةَ (أفعل التفضيل)؛ لأنّ هذهِ الاسماءَ ليستْ على وزنِ (أفعل)، فصيغةُ (أفعل) صيغةٌ قياسيّةٌ مُشتقّةٌ على وزن محددٍ، وهو (أفعلُ)، و(خير، وشرّ) ليسا على هذا الوزنِ، فلا يصحُّ اعتبارهما اسماء تفضيلٍ.

وقد أُجيبَ على هذا الإشكالِ بأنَّ الأصلَ في هاتينِ الكلمتينِ أنّهما على وزنِ (أفعل)، ولكنّه حُذِفَتْ همزتُهما تخفيفاً لكثرةِ الاستعمالِ [١٧: ٨٧]، والحذفُ العارضِ لعلّةِ الاستعمالِ لا يُخرجُ الكلمةِ عن بابها الصرفي، وقد جاءتْ كلمةُ (خير) حالاً في (منهاج البراعة)، نحو قوله (عليه السلام):

في بعضِ صفاتِ الرّسولِ الكريمِ (صلّى اللهُ عليه وآلِه)، قالَ (عليهِ السلامُ): «حَتَّى بَعَثَ اللَّه مُحَمَّداً صلى الله عليه واله، شَهِيداً وبَشِيراً ونَذِيراً، خَيْرَ الْبَرِيَّةِ طِفْلًا، وأَنْجَبَهَا كَهْلًا، وأَطْهَرَ الْمُطَهَّرِينَ شِيمَةً، وأَجْوَدَ الْمُسْتَمْطَرِينَ دِيمَةً» [١٠: ١٥١].

جاء في هذا النّصِّ اسماء تفضيل، وهي "خَيْرَ، أنْجَبَ، أطْهَرَ، أجْوَدَ"، ويرى الشارحُ أنّها تحتملُ وجهينِ نحويينِ:

الوجه الأوّل: أنْ تكونَ صفةً لـ "مُحَمّداً" (صلّى الله عليه وآله).

الثاني: أنْ تكونَ حالاً مشتقّة من النبي (صلّى اللهُ عليه وآلِه).

واسمُ التفضيلِ "خير" على وزنِ (أفعل)، حُذفتْ منها الهمزةُ للتخفيفِ لكثرة الاستعمال، وباقي اسماء التفضيل تكون معطوفة على "خير"، قالَ الشارحُ: «وخير البرية والمعطوفات عليه منصوبات على الوصف، وتحتمل الحال أيضا»

[٢٩: ٢١٦-٢١٧]، ولم يلحظ الباحث ورود كلمة (شر) حالا في منهاج البراعة.

٨. الخاتمة:

بعد هذهِ الدراسةِ يتّضحُ أنّ بابَ (الحالِ) من الأبوابِ النّحويّةِ المُهمّةِ، وقد تناولَ البحثُ (الحال المشتقّة) بوصفِها الصيغة الغالبة في الاستعمالِ الذي جاءَ في (منهاج البراعة)، ومن أهمِّ النّتائجِ التي توصلّنا إليها:

أوّلاً: الأصلُ في (الحالِ) أنْ تكونَ مشتقّةً، على الأغلبِ، وجاءَ رأي الشارحُ (الخوئي) مُخالفاً لمشهورِ النُّحاة، فإنّه يُجيزُ أنْ تأتي (الحالُ) من الجامدِ، ويتنزّلُ بتأويلِ الجامدِ بمشتقٍّ.

ثانياً: الصّيغُ المُشتقّةُ المُستعملَةُ في (منهاج البراعة) جاءتْ مُتنوعةً، وكانَ (اسم الفاعل) الأكثرَ في الاستعمالِ، وعملَ عمل فعلِه، فرفعَ الفاعلَ، ونصبَ المفعولَ به.

ثالثا: لم يردْ اسمُ المفعول من غيرِ الثّلاثي حالاً في (منهاج البراعة).

رابعاً: جاءتِ الصّفةُ المُشبّهةُ عاملةً، وكان معمولُها فاعلاً، ومضافاً إليه، ولم يردِ المعمولُ تمييزاً.

خامساً: جاءَ (اسمُ التفضيل) عاملاً عمل فعلِه في ثلاث صيغٍ مُختلفةٍ، (فَيْعَل، فَعِيْل، فُعْل).

سادساً: جاءَ (اسمُ التفضيل) (خير) حالاً، وهو على وزن (أفعل) حذفتْ همزتُه لكثرةِ الاستعمالِ تخفيفاً، بينما (شر) لم ترد حالاً في (منهاج البراعة).

المصادر:

[١] الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (ت٥٠٢هـ)، المُفردات في غريب القُران، راجعه وقدّم له: وائل أحمد عبد الرحمن، الناشر: المكتبة التوفيقيّة، القاهرة ـ مصر، ٢٠٠٣.

[٢] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣ ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م.

[٣] ابن خلكان، أبو العبّاس شمس الدين ابن خلكان البرمكي (ت٦٨١هـ): وفيات الاعيان، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر . بيروت.

[٤] ابن السراج، أبو بكر محمد السري (ت٣١٦هـ)، ت: الأصول في النّحو، عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان . بيروت.

[٥] الجامي، عبد الرحمن بن أحمد، شرح كافية ابن الحاجب. المكتبة الشاملة.

[٦] ابن جني، أبو الفتح بن عثمان (ت٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، ت: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية . الكويت.

[٧] ابن الخشّاب، أبو محمد عبد الله (ت٥٦٧هـ)، المرتجل في شرح الجمل (ت)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط: دمشق، ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م.

[٨] الأشموني، علي بن محمد (ت٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: حسن حمد، الناشر: دار الكتب العلميّة . بيروت . لبنان، ط٢: ١٩١٠

[٩] الحازمي، أحمد بن عمر، شرح فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.

[١٠] الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين (ت٤٠٦هـ)، نهج البلاغة: وهو مجموعةُ ما اختارَه الشريفُ الرضي (ت٤٠٦هـ) من كلامِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٤٠هـ)، ت: صبحي الصالح، الناشر: دار الكتب اللبناني، بيروت . لبنان، ط٤، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.

[١١] ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ)، المذكر والمؤنّث، ت: محمد عبد الخالق عضمية، الناشر: جمهورية مصر العربية . المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية . لجنة إحياء التراث، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م.

[١٢] العكبري، أبو البقاء (ت٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، ت: د. عبد الاله النبهان، الناشر: دار الفكر . دمشق، ط١، ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.

[١٣] ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، قدم له: د. أميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط٢: ٢٠٠٤م . ١٤٢٤هـ.

[١٤] حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى: ٩١/٢.

[١٥] المكودي، عبد الرحمن، شرح المكودي على ألفية ابن مالك.

[١٦] ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي ناعور، دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، ط١: ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.

[١٧] الحازمي، أحمد بن عمر، شرح الفية ابن مالك، دروس صوتيّة.

[١٨] ابن مالك، جمال الدين محمد (ت٦٧٢هـ)، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ت: محمد عبد القادر، طارق فتحي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١: ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.
[١٩] المبرّد، أبي العبّاس محمد (ت٢٨٥هـ)، المُقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الاعلى للشؤون الإسلاميّة، مصر . القاهرة، ١٩٩٤.
[٢٠] ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، قطر الندى وبل الصدى، ت: الفاخوري، دار الجيل . بيروت، ١٩٨٨.
[٢١] ابن الحاجب، جمال الدين أبو عبد الله بدر الدين المصري (ت٦٤٦هـ)، الكافية في علم النحو، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الأدب، القاهرة . . لبنان، ط١: ٢٠١٠م.
[٢٢] سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، (ت١٨٠هـ): عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣: ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م
[٢٣] الخيّاط، أفراح عبد علي كريم، الحال المفردة في سورة الكهف، كلية التربية/ جامعة كربلاء، ٢٠١٣.
[٢٤] ابن مالك، جمال الدين محمد (ت٦٧٢هـ)، من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة في الاشتقاق، ت: محمد المهدي عبد الحي عمّار، الناشر: الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، الطبعة السنة التاسعة والعشرون، العدد السابع بعد المئة، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
[٢٥] د. الحموز، عبد الفتّاح أحمد، الحالُ فضلةٌ نحويّةٌ ذات وظيفة دلاليّة، الناشر: دار جرير للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥.
[٢٦] ، النّجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
[٢٧] حاشية ابي العبّاس ابن حمدون على شرح المكودي، دار الفكر، للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٥هـ .
[٢٨] السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، ساعدتْ جامعةُ بغداد على نشره، ١٩٨٦.
عند مراجعة كتب إعراب القرآن وغيرِها من المصادرِ النّحويّة نلحظُ أنّ من النّحويين من يعربُ اسمُ المكانِ حالاً، ولو على نحوِ الاحتمالِ كما فعلَ محيي الدين درويش عند إعرابه لقوله تعالى: « عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا» {الاسراء: ٩٧/١٧}، وذكرَ درويش، أنّ "مَقَامًا"، يُحتملُ في إعرابِها ثلاثةُ أوجهٍ إعرابيّةٍ، منها: أنْ يكونَ حالاً، والتقديرُ: يبعثك ذا مقامٍ.
[٢٩] الخوئي، السيد حبيب الله بن السيد محمد الموسوي الهاشمي (ت١٣٢٤هـ)، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تصحيح: إبراهيم الميانجي، الناشر: منشورات المكتبة الاسلامية، طهران، ١٤٠٠هـ .
[٣٠] الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٤هـ)، الرضي شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الناشر: منشورات مؤسسة الصادق، طهران . شارع ناصر خسرو . ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
[٣١] عباس حسن، النحو الوافي، الناشر: دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٨.
[٣٢] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، ت: محيي الدين محمد بن عبد الحميد، طبعة جديدة مُنقحة ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.
[٣٣] ابن هشام، جمال الدين عبد الله (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك الى ألفيّة ابن مالك، قدّم له د. أميل يعقوب، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، ط٣: ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
[٣٤] سلامة، إيهاب عبد الحميد، قرينة السياق ودورها في التقعيد النّحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربيّة، جامعة عين شمس . مصر، ٢٠١٦م.
[٣٥] عيد، محمد، النحو المُصفّى، الناشر: مكتبة الشباب، ط١: ١٩٧١.
[٣٦] السامرّائي، د. فاضل صالح: معاني الأبنيّة في العربيّة، الناشر: دار عمار، عمان، ط٢، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

[٣٧] الأندلسي، أبو حيّان بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت٧٤٥هـ)، إرتشاف الضرب من لسان العرب: (ت٧٤٥هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مُراجعة: رمضان عبد التوّاب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨.
[٣٨] الأشموني، علي بن محمد (ت٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
[٣٩] الدقر، عبد الغني، معجم القواعد العربية في النّحو والتصريف، الناشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
[٤٠] شاهين، د. عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت شارع سوريا، ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م.
[٤١] الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (ت٣٨١هـ)، التوحيد، ت: السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية (قم).
[٤٢] سلامة، إيهاب، شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام، رسالة ماجستير، كلية العلوم . جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.
[٤٣] ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي يعيش (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، قدم له: د. أميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
[٤٤] الفوزان، عبد الله بن صالح تعجيل الندى بشرح قطر الندى، المكتبة الشاملة.
[٤٥] الغلاييني، مصطفى بن محمد بن سليم، جامع الدروس العربيّة، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، ط٢٨: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
[٤٦] عبد الله، أحمد محمد، ظاهرة التّقارض في النحو العربي، الناشر: مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.
[٤٧] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت . لبنان، ط١، ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.

Sources:

[١] Al-Raghib al-Isfahani, Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad, known as al-Raghib (d. 502 AH), Al-Mufradat fi Gharib al-Qur'an (Vocabulary of the Rare Words of the Qur'an), reviewed and introduced by: Wael Ahmad Abd al-Rahman, Publisher: Al-Tawfiqiyya Library, Cairo, Egypt, 2003.

[٢] Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram ibn Ali (d. 711 AH), Lisan al-Arab (The Tongue of the Arabs), Publisher: Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1414 AH - 1994 CE.

[٣] Ibn Khallikan, Abu al-Abbas Shams al-Din Ibn Khallikan al-Barmaki (d. 681 AH), Wafayat al-A'yan (Obituaries of Eminent Men), edited by: Ihsan Abbas, Publisher: Dar Sader, Beirut.

[٤] Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad al-Sari (d. 316 AH), edited by: Al-Usul fi al-Nahw (The Foundations of Grammar), Abd al-Husayn al-Fatli, Publisher: Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon.

[٥] Al-Jami, Abd al-Rahman ibn Ahmad, Sharh Kafiyat Ibn al-Hajib (Commentary on Ibn al-Hajib's Kafiya), Al-Maktabah al-Shamila (Comprehensive Library).

[6] Ibn Jinni, Abu al-Fath ibn Uthman (d. 392 AH), Al-Luma' fi al-'Arabiyya, ed. Faiz Faris, Pubisher: Dar al-Kutub al-Thaqafiyya, Kuwait.

[٧] Ibn al-Khashshab, Abu Muhammad Abdullah (d. 567 AH), Al-Murtajal fi Sharh al-Jumal (edited), edited and studied by Ali Haidar, Damascus, 1392 AH - 1972 CE.

[٨] Al-Ashmuni, Ali ibn Muhammad (d. 900 AH), Sharh al-Ashmuni 'ala Alfiyya Ibn Malik, ed. Hassan Hamad, Publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2nd ed.: 1910.

[٩] Al-Hazimi, Ahmad ibn Umar, Sharh Fath Rabb al-Bariyya fi Sharh Nazm al-Ajrumiyya, Publisher: Maktabat al-Asadi, Mecca, 1st ed.: 1431 AH - 2010 CE.

[١٠] Al-Radi, Abu al-Hasan Muhammad ibn al-Husayn (d. 406 AH), Nahj al-Balaghah: A collection of sayings selected by al-Sharif al-Radi (d. 406 AH) from the words of the Commander of the Faithful, Ali ibn Abi Talib (peace be upon him) (d. 40

AH), edited by Subhi al-Salih, published by Dar al-Kutub al-Lubnani, Beirut, Lebanon, 4th edition, 1387 AH/1967 CE.
[١١] Ibn al-Anbari, Abu Bakr Muhammad ibn al-Qasim (d. 328 AH), Al-Mudhakkar wa al-Mu'annath (The Masculine and the Feminine), edited by Muhammad Abd al-Khaliq Adhamiyah, published by the Arab Republic of Egypt – Supreme Council for Islamic Affairs – Committee for the Revival of Heritage, 1401 AH/1981 CE.
[١٢] Al-Akbari, Abu al-Baqa' (d. 616 AH), Al-Lubab fi Ilal al-Bina' wa al-I'rab (The Essence of the Reasons for Construction and Inflection), edited by Dr. Abd al-Ilah al-Nabhan, published by Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH/1995 CE.
[13] Ibn Hisham al-Ansari, Jamal al-Din Abdullah ibn Yusuf (d. 761 AH), Sharh Shudhur al-Dhahab, introduction by Dr. Amil Badi' Ya'qub, Muhammad Ali Baydun Publications, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2nd edition: 2004 CE - 1424 AH.
[١٤] Hashiyat Yasin 'ala Sharh al-Fakihi 'ala Qatr al-Nada: 2/91.
[١٥] Al-Makudi, Abd al-Rahman, Sharh al-Makudi 'ala Alfiyya Ibn Malik.
[١٦] Diwan al-Farazdaq, commentary and editing by Ali Na'ur, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition: 1407 AH - 1987 CE.
[١٧] Al-Hazimi, Ahmad ibn Umar, Sharh Alfiyya Ibn Malik, audio lessons. [18] Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad (d. 672 AH), Sharh al-Tashil (Tashil al-Fawa'id wa Takmil al-Maqasid), ed. Muhammad Abd al-Qadir, Tariq Fathi, Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed.: 1422 AH - 2001 CE.
[١٩] Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad (d. 285 AH), Al-Muqtadab, ed. Muhammad Abd al-Khaliq Adhimah, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo, Egypt, 1994.
[٢٠] Ibn Hisham al-Ansari, Jamal al-Din Abd Allah ibn Yusuf (d. 761 AH), Qatr al-Nada wa Ball al-Sada, ed. al-Fakhoury, Dar al-Jil, Beirut, 1988.
[٢١] Ibn al-Hajib, Jamal al-Din Abu Abd Allah Badr al-Din al-Misri (d. 646 AH), Al-Kafiya fi Ilm al-Nahw, ed. Salih Abd al-Azim al-Sha'ir, Maktabat al-Adab, Cairo, Lebanon, 1st ed.: 2010 CE. [22] Sibawayh, Amr ibn Uthman, Al-Kitab (d. 180 AH): Abd al-Salam Muhammad Harun, Publisher: Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd ed.: 1408 AH - 1988 CE
[٢٣]Al-Khayyat, Afrah Abd Ali Karim, The Single Adverbial Phrase in Surat Al-Kahf, College of Education/University of Karbala, 2013.
[٢٤] Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad (d. 672 AH), From Ibn Malik's Treasures in Language: A Question on Derivation, ed. Muhammad al-Mahdi Abd al-Hayy Ammar, Publisher: Islamic University of Madinah, 29th edition, Issue 107, 1418 AH - 1998 CE.
[٢٥] Dr. Al-Hamouz, Abd al-Fattah Ahmad, The Adverbial Phrase: A Grammatical Adjunct with a Semantic Function, Publisher: Dar Jarir for Publishing and Distribution, 1st ed., 2015.
[٢٦] Al-Najjar, Muhammad Abd al-Aziz, The Light of the Seeker to the Clearest Paths, Publisher: Al-Risalah Foundation, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1420 AH - 1999 CE.
[٢٧] Commentary of Abu al-Abbas Ibn Hamdun on al-Makudi's Explanation, Dar al-Fikr, for Printing and Publishing, Beirut, 1415 AH.
[٢٨] Al-Samarrai, Fadil Salih, Meanings of Grammar, published with the assistance of the University of Baghdad, 1986.
Upon reviewing books on Qur'anic exegesis and other grammatical sources, we observe that some grammarians analyze the noun of place as an adverbial phrase, even if only tentatively, as Muhyi al-Din Darwish did when analyzing the verse: “Perhaps your Lord will raise you to a praiseworthy station” (Al-Isra: 17/97). Darwish stated that “station” (maqaman) has three possible grammatical interpretations, one of which is that it is an adverbial phrase, the implied meaning being: “He will raise you to a station”.

[٢٩] Al-Khu'i, Sayyid Habibullah ibn Sayyid Muhammad al-Musawi al-Hashimi (d. 1324 AH), Minhaj al-Bara'ah fi Sharh Nahj al-Balaghah, edited by Ibrahim al-Miyanji, published by: Islamic Library Publications, Tehran, 1400 AH.
[٣٠] Al-Radi, Muhammad ibn al-Hasan al-Astarabadi (d. 684 AH), Al-Radi Sharh al-Kafiyah, edited and annotated by Yusuf Hasan Umar, published by: Al-Sadiq Foundation Publications, Tehran – Nasir Khusraw Street, 1398 AH – 1978 CE.
[٣١] Abbas Hasan, Al-Nahw al-Wafi, published by: Dar al-Ma'arif, Egypt, 3rd edition, 1968.
[٣٢] Ibn Aqil, Baha' al-Din Abdullah al-Aqili (d. 769 AH), Sharh Ibn Aqil, edited by: Muhyi al-Din Muhammad ibn Abd al-Hamid, new revised edition, 1419 AH – 1998 CE. [33] Ibn Hisham, Jamal al-Din Abdullah (d. 761 AH), The Clearest Paths to Ibn Malik's Alfiyya, introduction by Dr. Amil Yaqub, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 3rd edition: 1428 AH - 2007 CE.

[٣٤]Salama, Ihab Abdul Hamid, Contextual Evidence and its Role in Grammatical Codification and Syntactic Guidance in Sibawayh's Book, PhD dissertation, Department of Arabic Language, Ain Shams University, Egypt, 2016 CE.
[٣٥] Eid, Muhammad, Refined Grammar, Publisher: Maktabat al-Shabab, 1st edition: 1971.
[٣٦] Al-Samarrai, Dr. Fadil Saleh, Meanings of Grammatical Structures in Arabic, Publisher: Dar Ammar, Amman, 2nd edition, 1428 AH - 2007 CE.
[٣٧] Al-Andalusi, Abu Hayyan ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan Athir al-Din (d. 745 AH), Irtishaf al-Dharb min Lisan al-Arab (d. 745 AH), edited, explained, and studied by Rajab Uthman Muhammad, reviewed by Ramadan Abd al-Tawwab, published by Maktabat al-Khanji, Cairo, 1st edition, 418 AH, 1998 CE.
[٣٨] Al-Ashmuni, Ali ibn Muhammad (d. 900 AH), Sharh al-Ashmuni ala Alfiyyat Ibn Malik, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 2nd edition, 2010 CE.
[٣٩] Al-Daqr, Abd al-Ghani, Mu'jam al-Qawa'id al-Arabiyya fi al-Nahw wa al-Tasrif, published by Dar al-Qalam, Damascus, 1st edition, 1406 AH – 1986 CE.
[٤٠] Shahin, Dr. Abd al-Sabur, Al-Manhaj al-Sawti li al-Bunya al-Arabiyya, published by Mu'assasat al-Risala, Beirut, Syria Street, 1400 AH – 1980 CE.
[٤١] Al-Saduq, Abu Ja'far Muhammad ibn Ali ibn al-Husayn ibn Babawayh (d. 381 AH), Al-Tawhid, ed. Sayyid Hashim al-Husayni al-Tehrani, published by: The Teachers' Association in the Hawza al-'Ilmiyya (Qom.(
[٤٢] Salama, Ihab, The Commentaries of Abu al-'Ala' and al-Khatib al-Tabrizi on the Diwan of Abu Tammam, Master's Thesis, Faculty of Science, Cairo University, 2012 CE.
[٤٣] Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din Ya'ish ibn Ali Ya'ish (d. 643 AH), Sharh al-Mufassal, introduction by: Dr. Amil Badi' Ya'qub, published by: Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st ed., 1422 AH - 2001 CE.
[٤٤] Al-Fawzan, Abdullah ibn Salih, Ta'jil al-Nada bi Sharh Qatr al-Nada, Al-Maktabah al-Shamila.
[٤٥] Al-Ghalayini, Mustafa ibn Muhammad ibn Salim, Jami' al-Durus al-'Arabiyya, Publisher: Al-Maktabah al-'Asriyyah, Sidon-Beirut, 28th edition: 1414 AH - 1993 CE.
[٤٦] Abdullah, Ahmad Muhammad, The Phenomenon of Borrowing in Arabic Grammar, Publisher: Journal of the Islamic University in Madinah.
[٤٧] Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman (d. 911 AH), Ham' al-Hawami' fi Sharh Jam' al-Jawami', ed. Ahmad Shams al-Din, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1418 AH - 1998 CE.